التطورات السياسية والاقتصادية في عهد المماليك (١٢٥٠-١٥١٧)

م . د نادية جاسم كاظم علي الشمري
جامعة بابل
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : Nadiajasem654@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التطورات الاقتصادية ، التجارة ، عهد المماليك ، التطورات السياسية ، الضرائب ، البضائع.

كيفية اقتباس البحث

الشمري ، نادية جاسم كاظم علي ،التطورات السياسية والاقتصادية في عهد المماليك (١٢٥٠-١٥١٧)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٢،المجلد:١٢ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Political and Economic Developments in the Mamluk Period (1250-1517)

Dr .Nadia Jasem Kadhim Ali Al-Shammari

University of Babylon
Babylon Centre for cultural and historical Studies

Keywords : Economic developments, trade, the Mamluk era, Political developments, taxes, goods..

How To Cite This Article
Al-Shammari, Nadia Jasem Kadhim Ali, Political and Economic Developments in the Mamluk Period (1250-1517), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2022,Volume:12,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The study explained the importance of the geographical location which represented the main pillar of the Mamluk political and economic power in Egypt and enabled it to control the trade routes and make it a link between the East and the West in the transport of goods and commercial goods to and from Europe as well as control of the most important maritime and commercial lines starting from the Far East - The Indian Ocean, the Red Sea and the Mediterranean Sea, and then exported to the European markets and vice versa, and this has earned them vitality, activity and strength and given full sovereignty over the region politically and economically for nearly two and a half centuries.

The study revealed that the Mamluk state was the intermediary state that collects goods from its markets and receives European merchants and transporting them the eastern commercial goods they needed, especially spice and incense through the ports. The most important commercial routes used by the karm merchants start from India and China and then to the Indian Ocean To Aden and the Red Sea until it

reaches the port of Aymab on the Egyptian side, and then transport goods on the Egyptian land to Cairo, and up to the ports of Alexandria or Damietta and then to Europe.

The study showed that the Mamluk state exercised a special diplomatic approach towards the foreign nationals and traders in its territory and maintained their presence within the region to use them as a tool of pressure and insurance for the state of the Jirxis to confront any external attack on their state and to preserve their political and economic existence.

الملخص

اوضحت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي الذي مثّل الركيزة الأساسية لقوة دولة المماليك السياسية والاقتصادية في مصر ومكنّها من السيطرة على طرق التجارة وجعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب في نقل البضائع والسلع التجارية من والى أوربا، فضلا عن تحكمها بأهم الخطوط البحرية والتجارية التي تبدأ من الشرق الاقصى- المحيط الهندي-البحر الاحمر- البحر المتوسط، ومن ثم يتم تصديرها الى الاسواق الاوروبية وبالعكس، وهذا مما اكسبها حيوية ونشاطاً وقوة ومنحها السيادة التامة على المنطقة سياسياً واقتصادياً زهاء القرنين والنصف قرن من الزمان.

وكشفت الدراسة ان الدولة المملوكية كانت بمثابة الدولة الوسيطة التي تقوم بجمع السلع من اسواقها واستقبال التجار الأوربيين ونقلهم البضائع التجارية الشرقية التي كانوا بحاجة اليها ولا سيما التوابل والبخور عن طريق الموانئ، اما أهم الطرق التجارية التي سلكها تجار الكارم تبدأ من الهند والصين ثم الى المحيط الهندي الى عدن فالبحر الاحمر حتى تصل الى ميناء عيذاب على الجانب المصري ،ثم تنقل البضائع على البر المصري الى القاهرة ومنها تصل الى موانىء الاسكندرية او دمياط ثم الى اوروبا.

واوضحت الدراسة ممارسة الدولة المملوكية اسلوباً دبلوماسياً خاصةً تجاه الرعايا والتجار الاجانب المتواجدين في اراضيها، والحفاظ على تواجدهم داخل المنطقة لاستخدامهم كأداة ضغط وتأمين للدولة الجركسية ، لمواجهة اي اعتداء خارجي على دولتهم وحفاظاً على كيانهم السياسي والاقتصادي، وبذلك استطاعوا جني ثروات طائلة.

المقدمة

تعد دراسة التطورات السياسية والاقتصادية في عهد المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م) من الدراسات المهمة التي تتطلب الاهتمام بها وتخصيص دراسات دقيقة وتفصيلية ، نظرا للتحولات التجارية التي أحدثت انقلاباً جذرياً في أوضاع المماليك الاقتصادية والسياسية.

وتمثل التجارة عصب الحياة الاقتصادية للمجتمعات الانسانية فهي تحتاج إلى سيادة الأمن والاستقرار وتوطيد العلاقات بين الدول ليتمكن التجار من نقل بضائعهم وتصريفها في ظروف آمنة وطبيعية، ولما كانت الأوضاع السياسية تؤثر تأثيراً مباشراً على الأنشطة التجارية فأننا سوف نتحدث بإيجاز عن الأوضاع السياسية في المشرق العربي ولا سيما بلاد الشام ومصر، إذ حكمت بعد انتهاء العصر العباسي أسر وسلالات كان بعضها غريباً عن البلاد امتازت علاقاتها بالتوتر والحروب المتواصلة، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على تلك الأنشطة، فضلاً عن عدم الاهتمام بالطرق التجارية واعتماد تلك الحكومات على ضرائب التجارة لتمويل خزائنها.

الكلمات المفتاحية : التطورات الاقتصادية ، التجارة ، عهد المماليك ، التطورات السياسية ، الضرائب ، البضائع .

الفصل الاول

التطورات السياسية والاقتصادية في عهد المماليك(١٢٥٠-١٥١٧م)

تناوبت على الحكم قوى متعددة ففي مصر والشام شكلت دولاً تمتعت باستقلال ذاتي وولاء اسمي للخلافة العباسية ابتداء بالدولة الطولونية التي حكمت (٨٦٨ – ٩٠٥م) ، ومن بعدها الدولة الأخشيدية (٩٣٥-٩٦٩م) ، ثم الدولة الفاطمية(٩٦٩- ١١٧١م) ثم الدولة الأيوبية (١١٧١-١٢٥٠م) ، وبعدها جاء المماليك الى الحكم سنة (١٢٥٠-١٥١٧)[١].

وقد تسبب قيام وسقوط هذه الدول توتر واضطراب الأوضاع في بلاد الشام ومصر، مما هيأ الفرصة للقوى الأجنبية الطامعة أن توجه أنظارها إلى هذه الدول من صليبيين ومغول وعلى الرغم من أن الدولة الأيوبية[٢] قد وقفت بوجه الصليبيين حقبة من الزمن الا انهم لم يتمكنوا من انهاء وجودهم، وقد اتخذت الدولة الأيوبية سلسلة من الاجراءات تستهدف تحقيق الوحدة بين الاقطار الاسلامية ولا سيما بين مصر وبلاد الشام ، لتشكل سداً منيعاً امام التوسع الصليبي بل أدت الى تقليص الوجود الصليبي فيها اثر انزال الهزيمة الكبيرة فيهم في موقعتي المنصورة Mansoura[٣] ، ثم فارسكور Faraskour [٤] عام(١٢٥٠م) وكذلك تصديهم للمغول التتار في موقعة عين جالوت ١٢٦٠م [٥].

في البداية يجب الاشارة الى ان الأيوبيين اظهروا اهتماماً بالإصلاحات الداخلية من خلال النهوض بالقطاع الزراعي والتجاري والتعليمي الذي نتج عنه ظهور دولة قوية لها نخبة واسعة من الاداريين والأدباء والقضاة ورجال الدين والحكام والتجار المشهود لهم، وعلى الرغم من تاريخ الدولة الأيوبية المشرف والذي ابتدأ بتوحيد مصر وبلاد الشام (١١٧٤- ١١٨٥م)،

ونشاطهم السياسي وتصديهم للقوى الاستعمارية، فأن عهدهم امتاز بكثرة الصراعات بين الملوك الايوبيين من اجل العرش لاسيما بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي سنة ١١٩٣ م وتقسيم الدولة الأيوبية، والذي أدى إلى ضعف نفوذهم وتفرق وحدتهم ومهد لذلك ظهور قوة جديدة داخل الدولة الأيوبية نفسها، الا وهم المماليك الذين وصلوا الى دفة الحكم، بعد انتزاعه من يد توران شاه بن الملك الصالح نجم الدين أيوب اخر السلاطين الايوبيين بقتله سنة ١٢٥٠م ، لتبدأ مرحلة جديدة تمثلت ببداية حكم المماليك الذي استند على النظام العسكري المرتبط بالاقطاع الحربي الذي هو من اقطاع الاستغلال وليس التمليك الوراثي(٦).

وقد اشارت معظم المصادر التاريخية إن أصل المماليك الذين حكموا مصر وبلاد الشام منذ منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي هم من اواسط اسيا في حوض نهر الفولغا شمالي البحر الأسود وفي القوقاز، حيث تعيش قبائل مختلفة من الأتراك والجراكسة والروس والمجر، ولما غزا المغول تلك المناطق تحت قيادة (باتوخان) حفيد (جنكيزخان) وفتكوا بأهلها فتكاً ذريعاً هاجروا سكان الولايات القوقازية من ديارهم ، وقد اكثر سلاطين الدولة الأيوبية، ثم دولة المماليك الأولى من جلب المماليك الأتراك ثم الجراكسة لتدعيم القوة الحربية بعد تنشئتهم على الإسلام وتربيتهم على الفروسية والطاعة، حتى أصبح هؤلاء المماليك الأداة الحربية الوحيدة في دولتي المماليك الأولى والثانية في مصر والشام، اما عادة جلبهم إلى العالم الإسلامي تعود الى عصر العباسيين عندما استخدمهم الخلفاء حرساً وجنوداً في اداء النشاطات العسكرية ، ومن ثم استفحل أمرهم وتدخلوا في شؤون الخلافة والحكم، بما فيه تعيين وعزل الخلفاء ووزرائهم، وسلك هذا السبيل، في جلب المماليك، كلٌ من الفاطميين والأيوبيين ، وبلغ نفوذهم في عصر الدولة الأيوبية في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب بعد توليه السلطنة (١٢٤٠-١٢٤٩م) ، حداً مميزاً ،حيث تمكنوا من خلع منافسه في السلطنة ، أخاه العادل الثاني وإحلال سيدهم محله في السلطنة، وتعود ظاهرة جلبهم إلى مصر والشام إلى أسباب أهمها التنافس الحاد بين افراد الاسرة الايوبية الحاكمة، وازدياد الاعتداءات الصليبية على البلاد فقوي شأن مماليكهم ، وتقلدوا المناصب المدنية والعسكرية العليا في الدولة ، وقد أكثر من أعدادهم الملك الصالح نجم الدين أيوب ، وكانوا مدربين تدريباً جيداً ، فنالوا الحظوة الملك ، فانفردوا بالملك ولم يتمكن وريثه توران شاه من عزل أمرائهم وتحكّمهم في شؤون العسكر ، فأقاموا دولتهم ، وهو ما شكل قوة المماليك البحرية(٧).

قسّم المؤرخون العرب عصر المماليك، إلى دولتين: الأولى دولة المماليك البحرية (١٢٥٠-١٣٨٢م) ، والثانية دولة المماليك البرجية أو الجراكسة (١٣٨٢-١٥١٧م) أي إلى وقت

تحول البلاد إلى التبعية العثمانية، اما بالنسبة في ، أصل تسميتهم بـ (البحرية) ، فهناك رأيان الأول : إنها جاءت من كونهم جُلبوا عن طريق البحر الذي يتبعه تجار الرقيق عبر البحار من القوقاز واسيا الوسطى، حيث يعبرون البحر الاسود الى البحر المتوسط لينزلوا في الاسكندرية ، والرأي الثاني : ان الملك الصالح نجم الدين أيوب أسكنهم جزيرة الروضة التي يحيط بها بحر(نهر) النيل ، وهو في تقدير معظم الاختصاصيين بعصر المماليك، الرأي الأصح والأقرب إلى الواقع ، واستطاع هؤلاء المماليك من تأسيس دولة المماليك الاولى (١٢٥٠م –١٣٨٢م) التي تبدأ بالسلطان ايبك (١٢٥٠-١٢٥٧م)، وتنتهي بحكم السلطان الصالح حاجي (١٣٨١-١٣٨٢م) ، وقد بلغ عددهم نحو خمسة وعشرون سلطاناً [٨]. واعتمد سلاطينهم على ابناء جلدتهم من المماليك الذين كانوا يجلبون من القفجاق ، فكان السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس (١٢٦٠-١٢٧٩م) يرسل سفينتين كل عام لجلب المماليك وبخاصة الاتراك من بلاد القفجاق، وقد أنشأ السلطان المنصور قلاوون (١٢٧٩ –١٢٩٠م) الذي يعد من اعظم سلاطين المماليك البحرية فرقة جديدة من المماليك كوّنها من الأرمن والجركس واطلق عليها اسم(البرجية) نسبة الى ابراج قلعة الجبل التي اقاموا بها، وعرفت تلك الطائفة بأسم (الجراكسة) الذين تحولوا مع مرور الزمن الى قوة نافست مماليك الدولة الاولى وحلت محلهم في كرسي السلطة لتؤسس دولة المماليك الثانية (البرجية) سنة ١٣٨٢م [٩] .

وهكذا اقام المماليك الاتراك ثم الجراكسة سلطنة من عام ١٢٥٠ م حتى انتهت على يد العثمانيين سنة ١٥١٧م، وبوصول المماليك الى الحكم بعثوا في المسلمين روحاً جديدة للمقاومة منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، اذ رسم سلاطين المماليك لأنفسهم سياسة خارجية قوامها تصفية بقايا الغزو المغولي والصليبي من بلاد الشام، وقد اعتمدت قوة المماليك على اقتصادهم القائم على الزراعة واستغلال الأراضي عن طريق الاقطاع العسكريMilitary feud والضرائب الكبيرة التي يأخذونها من نقل تجارة الشرق الى اوروبا والمارة عبر بلادهم[١٠].

اما الحياة الدينية، فأن الدين يشكل ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتطوره، وقد شهدت مصر في عصر سلاطين المماليك نشاطاً دينياً خدمة للسنة، ورغم الجهود التي بذلها سلاطين الايوبيين في مصر للقضاء على الشيعة والتشيع، فأن الكثير من آثار المذهب الشيعة ظلت باقية فيها، وخير مثال على ذلك تحدث اهالي الصعيد ان غالبية المزارعين في بلادنا هم اشرافاً علوية "، وهؤلاء الاشراف الذين ظلوا موضع رعاية سلاطين المماليك لأنهم من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم وميزوهم بعلامة خضراء في عمائمهم وكان معظمهم شيعة زيدية ويتجاهرون بذلك، ولعل ظهور تيار التشيع بعض الاحيان بهذا الشكل هو الذي حدا بالسلطان

بيبرس ان يأمر باتباع المذاهب السنية الأربعة وتحريم ما عداها "، وان يأمر ألا يولي قاضي ولا تقبل شهادة احد ولا يرشحه لاحدى وظائف الخطابة أو الامامة أو التدريس ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب وتظهر الروح العدائية من جانب سلاطين المماليك وفقهائهم ضد طوائف الشيعة في الفتوى التي أصدرها ابن تيمية من علماء القرن الثامن الهجري والتي وصف طوائف الشيعة بأنهم أكفر من اليهود والنصارى وأفتى بالقضاء عليهم ومحاربتهم وقد اشارت معظم الوثائق التاريخية وحجج ذلك العصر بأخبار الحرب السافرة بين السنة والشيعة في مصر، الامر الذي استمر الى ما بعد الفتح العثماني لمصر عندما نصت احدى الحجج الشرعية على ألا يسكن الرباط بمكة او المدينة الا أهل السنة والفقراء دون الروافض والشيعة ولا يسمح لهم بالسكن في هذه المناطق، وتبعا لذلك يتضح لنا أن إحياء الخلافة العباسية بمصر لم يكن سببه حرص سلاطين المماليك على تكوين سلطة روحية يسندون اليها سلطنتهم فحسب، بل مناهضة التشيع في مصر، وقد عبر السيوطي عن ذلك بأن مصر منذ أن اصبحت دار الخلافة العباسية " علت فيها السنة وعفت منها البدعة " على ان ذلك لا يدل على شيء سوى تضاؤل الجماعات الشيعية مع استمرار بقائها ، بدليل ان الناس اذا أرادوا أن يكيدو لشخص في عصر المماليك" دسوا عليه من رماه بالتشيع " فتصادر أملاكه وتنهال عليه العقوبات والاهانات " حتى يظهر التوبة من الرفض " كذلك ظلت المشاحنات مستمرة بين اهل السنة والشيعة طوال عصر المماليك وقد أعطى لأنفسهم الشرعية في عيون رعاياهم المسلمين من خلال إعلانهم مبدأ الجهاد في ذلك المجتمع المتزعزع جراء الهجمات والاعتداءات المتزامنة للصليبيين والمغول، وزادت شرعيتهم بشكل عملي بعد ذلك الانتصار الكبير على المغول في الخامس والعشرين من رمضان سنة ١٢٦٠م ، وفيما بعد جهادهم المستمر ضد الصليبيين في سواحل الشام إلى وقت طردهم نهائياً سنة ١٢٩١م ، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أكد المماليك شرعيتهم من خلال إحيائهم للخلافة العباسية في مصر ، وإن كان ذلك الأمر شكلياً من أجل إضفاء الصفة الشرعية لحكمهم لإبعاد نظرة عامة المسلمين عن أصولهم الأولى التي كانت قد زادت نقمة عامة الناس عليهم بعد اغتصابهم للسلطة من الأيوبيين. ،اذ سار السلطان الظاهر بيبرس خطوة مهمة أخرى باتجاه تعزيز مكانة السلطان وإكساب السلطنة المملوكية صفة شرعية، وذلك بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة سنة ١٢٦١م ، وإن لم يكن لهذا الخليفة المُعَيَّن سوى الاسم وليس له أية سلطة فعلية نافذة في السلطنة[١١].

اما سياسة المماليك المتبعة في مصر تتمثل بتفويض الخليفة الامور العامة الى السلطان، ويكتب له عهداً بالسلطنة ويدعى له قبل السلطان على المنابر، بمعنى ان السلطان يكون مسؤولا

بكافة شؤون الدولة ، ويقنع الخلفاء بالتردد على أبواب السلاطين والاعياد[١٢] . وكثيراً ما لجأ بعض سلاطين المماليك إلى تحديد إقامة الخليفة، فيظل بعيداً عن الاختلاط بالناس كما فعل الظاهر بيبرس مع الخليفة الحاكم بأمر الله العباسي عام ٦٦٣هـ ، وكما فعل الناصر محمد مع الخليفة المستكفي بالله عام ٧٣٦هـ[١٣].

وظل الخليفة العباسي بمصر وتميزت خلافته " ليس فيها أمر ولا نهي مع احتفاظه بلقب" أمير المؤمنين "، في حين إن المماليك أضافوا إلى ألقابهم لقب" خادم الحرمين الشريفين" وتبعاً لذلك تولى المماليك مسؤولية حماية قوافل الحجاج وعدّوا البحر الأحمر بحراً اسلامياً يحرم دخوله من غير المسلمين إلا بأذن خاص من السلطات المصرية لذلك بذلوا المماليك جهودا كبيرة من اجل ضم الحجاز الى دولتهم[١٤].

اولاً : العلاقات المملوكية النوبية(١٢٧٢-١٥١٧)

بعد ان تحدثنا عن الاوضاع الداخلية في مصر التي مهدت لوصول المماليك الى دفة الحكم ، لابد من معرفة طبيعة علاقات الدولة المملوكية مع الدول المجاورة ولا سيما كلاً من بلاد النوبة واليمن والحبشة وتأثيرها المباشر على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اثناء حكم المماليك في المشرق العربي بصورة عامة وبلاد الشام ومصر بصورة خاصة.

تربط بلاد النوبة بمصر روابط متينة منذ اقدم عصور التاريخ ، وكان من الطبيعي تتأثر النوبة بحكم هذه الروابط بما تتعرض له مصر من تيارات متنوعة، واذا كانت مصر قد تعرضت في النصف الاول من القرن السابع للميلاد لحركة الفتح العربي، فأن المسلمين وصلوا بجيوشهم الى بلاد النوبة وهي مملكة مسيحية عاصمتها دنقلة في اعالي النيل تمتد من اسوان حتى كورتي ، وقد اهتمت السياسة المملوكية المصرية بهذه المملكة ابان الحروب الصليبية عندما صارت قوافل الحجاج والتجار تتجه جنوباً عن طريق النيل الى مدينة قوص ، ومنها الى عيذاب وجدة في البحر الأحمر بدلا من طريق السويس – العقبة في سيناء، الذي أصبح مليئاً بالمخاطر بسبب الحركات الصليبية على سواحل الشام وفلسطين وقيام الامارات الصليبية[١٥]. وتبعاً لذلك تقدم الجيش العربي بقيادة عبد الله بن سعد بن ابي سرح في عام (٦٥١م) وحاصر عاصمتها، الامر الذي ادى بمطالبتها رفع الحصار عنها، فوافق عبد الله بن سعد مقابل عقد معاهدة البقط [١٦] للسلام بين الدولتين تضمنت : " ان يقدم ملك النوبة المسيحي إلى بيت المال في مصر خمسة وستين وثلاثمائة رأساً من الرقيق كل عام ، مقابل ألف اردب من الغلال والبقول والأقمشة

تقدمها مصر لبلاد النوبة ، مع دفع جزية سنوية يدفعها النوبيون رمزاً للخضوع" . ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاتفاقية لم تحقق لمصر الإسلامية أية سيطرة سياسية في بلاد النوبة المسيحية، وفي الوقت نفسه لم تضع حداً للعلاقات المضطربة بين مملكة النوبة المسيحية ومصر العربية الاسلامية في العصور الوسطى ، وبذلت مملكة النوبة كل جهودها من اجل التخلص من هذه المعاهدة ، واستخدموا سياسة القوة والاغارة على حدود مصر الجنوبية بغية السلب والنهب وخاصة عندما تكون الاوضاع السياسية في مصر غير مستقرة ، كما أدركوا ان هذه المعاهدة تقلل من شأنهم ومساس واستهانة بكرامتهم، فأرسلوا مبعوثاً من بلاد النوبة الى الخليفة المعتصم العباسي طالباً منه الغاء الضرائب الفادحة ، عندئذ وافق المعتصم على ألا يكون الدفع سنوياً ، وانما كل ثلاث سنوات [١٧] .

لم يراعوا ملوك النوبة حرمات الجوار واستمروا بحملاتهم العسكرية على مصر، حيث انتهز ملك النوبة داود فرصة انشغال السلطان بيبرس بحروبه في الشمال ضد التتار والصليبين والأرمن التي كان الهدف منها حماية الوطن الاسلامي في الشرق الادنى من جهة ، والظهور في صورة حماة المسلمين من الاخطار الخارجية التي تهددهم من جهة اخرى، وقام بحملة كبيرة على جنوب مصر عام ١٢٧٢م فنهب اسوان، وأسر جمعاً كبيراً من المسلمين، واعتدى على ميناء عيذاب، وهو من موانىء مصر الكبرى على شاطىء البحر الاحمر في ذلك العصر، وعندما اتيحت الفرصة المناسبة للسلطان بيبرس جهز حملة عسكرية باتجاه قلعة الدر وقتلوا وسبوا كثير من الاعداء ، ثم تقدموا الى جزائر ميكائيل عند شلال وادي حلفا، فاضطر ملك النوبة الفرار ، ووضعوا المماليك شكنده والبسوه التاج بدلا من داود ، وتم تحديد العلاقة الجديدة بين دولة المماليك ومملكة النوبة على الأسس الآتية[١٨]:

اولاً : تعهد شكنده ارسال ضريبة سنوية الى سلطان المماليك في مصر مضافاً إليه بعض الهدايا من الفهود والفيلة والزراف، على أن يقوم سلطان المماليك بإرسال الغلال الى مملكة النوبة .

ثانياً: استيلاء شكنده ملك النوبة على أموال الملك السابق داود وارسالها إلى مصر.

ثالثاً : تفرض دولة المماليك سيادتها على الجزء الشمالي من بلاد النوبة، أي " بلاد العلى وبلاد الجبل "، ومعنى ذلك أن سيادة مصر امتدت لأول مرة بصورة فعلية على جزء كبير من بلاد النوبة، اما ما بقي من مملكة النوبة فيصبح مناصفة بين سلطان المماليك وملك النوبة ، فتذهب نصف خيرات الإقليم إلى السلطان بيبرس والنصف الآخر لملك النوبة لعمارة البلاد ".

رابعاً : منح ملك النوبة حق اختيار واحد من الأساليب الثلاثة التي عامل بها المسلمون الأعداء المغلوبين –اما الإسلام أو الجزية أو القتل ، فاختار الجزية ، وتعهد بدفع ديناراً سنوياً عن كل فرد عاقل بالغ في مملكته ، لذلك انشأ السلطان بيبرس ديواناً للنوبة يشرف عليه الوزير الصاحب بهاء الدين بن حنا، فيما يتعلق بجزية النوبة وخراجها.

خامساً : أخذ عشرون أميراً من امراء النوبة ليكونوا رهائن تحت يد السلطان بيبرس ، وكذلك أطلاق سراح جميع أسرى المسلمين الذين أسرهم داود في حملته العسكرية السابقة على أسوان وعيذاب .

سادساً : اعلان موافقة ملك النوبة على تأسيس وكالة سياسية في دنقلة عاصمة البلاد ويقيم فيها المندوب المصري الذي يراقب جمع الجزية المستحقة للسلطان .

وأقسم ملك النوبة شكنده على احترام هذه الأسس قائلاً : " أني اخلصت نيتي وطوبىّ من وقتي هذا وساعتي هذه لمولانا السلطان الاعظم الملك الظاهر ركن الدنيا والدين بيبرس خلد الله ملكه وأني أبذل جهدي وطاقتي في تحصيل مرضاته وأني ما دمت نائبه لا أقطع ما قرر علي في عام مضى "، وبذلك استطاع المماليك ان يبسطوا سيطرتهم على مملكة النوبة المسيحية في العصور الوسطى وخير دليل على ذلك حرص السلطان المملوكي بيبرس على ضمان إشرافه على هذه البلاد من أنه في تنظيمه للبريد، أنشأ طريقاً هاماً يبدأ من قوص، ثم يتفرع إلى جزئين إحداهما إلى أسوان والنوبة والثاني إلى ميناء عيذاب الذي يقع هذا على الساحل الغربي للبحر الأحمر في الجهة المقابلة لميناء جدة ويعد من الموانئ التجارية الكبرى، وهو مرسى المراكب القادمة من عدن الى صعيد مصر والى جدة ومنه يصل العديد من الحجاج الافارقة الى الحجاز[١٩]. ويمكن عدّ ميناء عيذاب من الثغور المهمة لعدة أسباب منها عيذاب مدينة على ساحل بحر جدة وهي غير مسورة أكثر بيوتها أخصاص وفيها مستحدث بالحصى ، وكانت عيذاب من أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها البضائع وتقلع مع مراكب الحجاج الصادرة والواردة، ولما انقطع ورود مراكب الهند واليمن إليها صارت المرسى العظيمة عدن من بلاد اليمن..... وعيذاب صحراء لا نبات فيها وكل ما يؤكل بها مجلوب إليها حتى الماء وكان لأهلها على الحجاج والتجار فوائد لا تحصى وكان لهم على كل حمل دقيق يحمله الحجاج ضريبة مقررة ..... ، في بحر عيذاب مغاص على اللؤلؤ في جزائر على مقربة منها .... ، وأكثر هلاك الحجاج بهذا المرسى . ومنهم من تساعده الريح فتحطه بمرسى عيذاب" كما

ذكر أن حجاج مصر والمغرب أقاموا زيادة عن مائتي سنة لا يتجهون إلى مكة شرفها الله تعالى إلا من صحراء عيذاب خلال المدة ما بين (٤٥٠هـ -٦٦٠هـ / ١٠٥٨م-١٢٦١م)[٢٠].

ومهما يكن من أمر فقد حظي ميناء عيذاب باهتمام كبير من قبل السلطات المصرية التي كانت تسيطر عليه سياسياً ، وعملوا في مختلف الأوقات على تشجيع التجارة فيه والعمل على حماية القوافل والسفن التجارية القادمة اليه من البر والبحر، وكانت الرسوم الكمركية تستحصل من موظفين اثنين، احدهما تابع إلى حكومة مصر والآخر تابع لحكومة البجاة[٢١]. واستمر ميناء عيذاب يقوم بدور نشط في التجارة حتى عام ١٣٧٨[٢٢] .

ولابد من ذكر أهم نتائج حملة المماليك على بلاد النوبة عام ١٢٧٦م ، اذ أسروا عدد كبير من الأسرى النوبيين وغنائم ذهبية وفضية، فضلا عن الرقيق الذين بلغ من كثرتهم أن بيع الواحد منهم بثلاثة دراهم ، وقد اشترط السلطان بيبرس في بيع الاسرى لا يفرق بين المرأة والرجل وغلامها وألا يباع منهم الا للمسلمين فقط ، واستمرت الحملات العسكرية المتكررة على بلاد النوبة حتى آخر حملة أرسلها سلاطين المماليك عام ١٣٢٣م لإخضاع النوبة ، ويعود السبب الى ان السلاطين المماليك دأبوا منذ عهد السلطان بيبرس على ارسال حملات عسكرية إلى النوبة للدفاع عن حدود مصر الجنوبيين من جانب النوبيين، وكان للسلاطين سند قوي في تلك الحملات، لان مملكة النوبة كانت مسيحية حكمها ملوك مسيحيون، الامر الذي جعل سلاطين المماليك ينظرون الى بلاد النوبة بوصفها ميداناً جديداً للجهاد ، فضلا عن اهتمامهم بهذه البلاد هي جزءاً من سياستهم التجارية في البحر الاحمر، وساعد على ازدياد تدخل المماليك في شؤون مملكة النوبة تدهور احوالها تدهوراً سريعاً بسبب ظهور بعض الدول الاسلامية في غرب السودان مثل الكانم والبرنو وهي الدول التي بدأت تربطها بدولة المماليك في مصر علاقات وطيدة مما جعل النوبة المسيحية تصبح شبه محصورة وسط نطاق من الدول الاسلامية التي يسودها الوئام والتفاهم[٢٣].

وظهر اتجاه جديد بالتأمل والعناية به تبلور في تفكير سلاطين المماليك في تعيين ابناء النوبة الذي عاشوا في مصر وتأثروا بمظاهر الحضارة المملوكية الاسلامية ملوكاً على مملكة دنقلة ، وترجع اهمية هذا الاتجاه في التاريخ الى اختيار حاكم مسلم للنوبة كان كفيلاً بسرعة تحويل البلاد الى الاسلام، وبالتالي زيادة نفوذ العنصر العربي فيها وبذلك سقطت مملكة النوبة المسيحية في النصف الاول من القرن الرابع عشر، حيث اعتنق النوبيون الاسلام وانتقل الحكم الى بني كنز فسقطت عنهم الجزية لانهم عرب مسلمون من ربيعة وهم الكنوز الحاليون، وقامت على أنقاضها وحدات صغيرة ذات طبيعة اسلامية عربية، ومنذ ذلك الوقت حتى سقوط سلطنة

المماليك عام ١٥١٧ صارت العلاقة بين مصر والنوبة لا تتعدى بعض المبادلات التجارية المحدودة [٢٤].

ثانياً : العلاقات المملوكية الحجازية (١٢٦١- ١٥١٧)

استمر المماليك بتطبيق سياستهم للسيطرة على العالم الإسلامي، فتطلعوا منذ بداية اقامة دولتهم إلى السيطرة على الحرمين الشريفين، ويرجع استيلائهم على الحجاز الى عوامل سياسية أكثر منها دينية، فهذه العوامل السياسية تقوم على حقيقتين أساسيتين ورثتهما مصر من عهد الخلفاء الراشدي اولهما : إرسال الغلال والمواد التموينية إلى بلاد الحجاز كضريبة يجب أن تؤديها نحو الحجاز التي تضم الحرمين الشريفين وثانيهما : إرسال كسوة الكعبة التي كانت تصنع من اجمل وأنفس مصنوعات الشرق التي اشتهرت بها مصر من عهد بعيد ، على ان سلاطين المماليك اهتموا بالأماكن الدينية ولا سيما في اوائل حكم السلطان بيبرس ومن ذلك ما يرويه المقريزي صاحب السلوك ففي عام١٢٦١" جهز الاموال والاصناف لعمارة الحرم النبويّ بالمدينة" وأرسلها بصحبة الامير علم الدين اليغموري، وقد اشار المقريزي في عام ١٢٦٤، ان العمل انتهى في شهر رمضان في صناعة كسوة قبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، فعهد السلطان المملوكي بيبرس إلى احد رجاله ليسافر بها، ومعه الشمع والبخور والزيت والطيب، على أن علاقة بيبرس بالحجاز لم تقف عند حد إرسال الأموال والكساوي، وانما امتدت لبسط النفوذ السياسي الى تلك البلاد ، وقد اتاحت الخلافات بين اشراف الحجاز الفرصة للسلطان بيبرس لتحقيق أهدافه السياسية[٢٥].

ولا بد من الاشارة إن مواسم الحج تشكل مواسم اقتصادية كبيرة ومزدهرة بالنسبة للحجاج والتجار معاً، حيث كان يقصد الحجاز في تلك المواسم تجار الهند والصين من عدن وجدة فيبيعون ويشترون، كما كان يقصد الحجاز ايضاً تجار الشام والعراق ومصر والمغرب للغرض نفسه، ثم تسير القوافل التجارية الآتية من الشرق بعد موسم الحج إلى القلزم، والطور[٢٦]. أو بالطريق البري إلى العقبة والسويس، القاهرة ، والملاحظ ان السلع الخفيفة كانت تنقل بالطريق البري ذهاباً وإيابا من مصر وإليها، اما السلع الثقيلة فقد كان البحر طريقها الى النقل ، وبذلك احتفظ كل من الطريقين بأهميته[٢٧] .

ولعل أهمية الحجاز وموائنه في الحركة التجارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، كانت من العوامل التي جعلت المماليك يحرصون على البقاء فيه أو كانوا يستفيدون استفادة كبيرة من السيطرة عليه وحماية طرقه، وهذه الاستفادة المعنوية والمادية صارت فيما بعد عموداً من أعمدة الدولة ، وعلاوة على ذلك فقد كان بين سلاطين المماليك وبين معظم ملوك

اوروبا علاقات سياسية وتجارية فأصبحت بلاطهم محط رجال السفراء الذين أوفدوا الى مصر يحملون هدايا ملوكهم وأمرائهم ورسائلهم التي كانوا يؤكدون فيها صداقتهم ومودتهم مما اكسب مصر مركزاً دولياً ممتازاً وذاع صيتها بين الدول[٢٨].

واستطاع السلاطين المماليك ان يظفروا باعتراف امراء مكة بسلطانهم وحلف يمين الولاء له وحصل السلطان محمد بن قلاوون (١٢٩٠- ١٢٩٣م) على امتيازات جعلته صاحب الشأن الأول في بلاد الحجاز ، كما يتضح من ذلك تدخله في امور القضاء بين امراء البلاد ونبلائها، وكان اشراف مكة اذا احتدم النقاش بينهم على السيادة والنفوذ يلجأون الى السلاطين المماليك لحسم النزاع واصبح على امراء الحجاز ان يحصلوا على تأييد وتقليد جديد من الحكومة المصرية في حالة مجيئ سلطان جديد لحكم المماليك، وان عزل امير الحجاز يتوقف على أمر السلطان في حالة الخلاف بين الطرفين، وحصل ذلك للشريف حسن بن عجلان سنة ١٤٠٧ م حينما امر السلطان المملوكي فرج بن برقوق(١٣٩٩-١٤١٢م) بعزله عن نيابة السلطنة في الحجاز، وهكذا ظلت بلاد الحجاز تابعة ولو شكليا الى سلطة المماليك حتى نهاية دولة المماليك سنة ١٥١٧ م[٢٩].

وفي ظل النفوذ المملوكي صارت الحجاز ولاسيما مكة وميناؤها جدة من المراكز التجارية الدولية المهمة كما سنوضح ذلك فيما بعد.

ثالثاً : العلاقات المملوكية اليمنية(١٢٧٩-١٥١٧م)

يعد العامل الاقتصادي الركيزة الرئيسة لمصر التي تقع عند الطرف الشمالي للبحر الاحمر، والحبشة واليمن اللتان تقعان على الطرف الجنوبي للبحر الاحمر، وكان الخلاف بين المغول والمماليك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي سبباً في اضعاف التجارة مع مصر والشام والحجاز بسبب فقدان الامن وقطع الطرق على التجار الذين ينقلون البضائع الشرقية الواصلة الى البصرة مع قوافل الحج الى الحجاز وكان من اهم نتائج اضمحلال طرق التجارة الآسيوية هو انتعاش طريق البحر الاحمر إلى مصر، الأمر الذي أتاح للسلاطين المماليك في مصر فرصة عظيمة للاستفادة من القيام بدور الوسيط بين الشرق والغرب، واذا كان بعض سلاطين المماليك قد انشغلوا بالأعمال التأسيسية لحفظ كيان دولتهم الناشئة مثل السلطان بيبرس بغرض حمايتها من الاخطار الخارجية والداخلية التي هددتها ، فإن السلطان قلاوون الذي حكم خلال المدة ما بين (١٢٧٩-١٢٩٠) عمل على تنشيط التجارة في البحر الاحمر بمختلف الطرق، فأخذ يتودد إلى القوى الاسلامية الواقعة في البحر الاحمر ويحسن علاقته بها وبحكامها، وخاصة مع اليمن[٣٠]. نظراً لأنها تتمتع بموقع استراتيجي يميزها عن بقية الدول المطلة على

شواطئ البحر الاحمر ويمنحها ذلك الموقع مزايا عديدة أهمها على الإطلاق إشرافها الكامل على بوابته الجنوبية، مضيق باب المندب منفذ البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، والعكس حتى قناة السويس والبحر المتوسط ، وإذا كان هناك دول أخرى (ارتيريا وجبيوتي) تشاطر اليمن في الإشراف على بوابة باب المندب، الا ان كلا الدولتين تفتقدان لمزايا الساحل الممتد في مخارج المضيق سواء من الناحية الشمالية أو الجنوبية، حيث تمتلك (ارتيريا) الاشراف على المضيق من الجانب الشمالي وجيبوتي من الجانب الجنوبي، بينما تجد اليمن تشرف على المضيق بشكل مباشر وعلى منافذه شمالاً وجنوباً ان هذه المزايا التي تمتع بها اليمن دون غيرها من الدول المطلة على المضيق قد أعطاها وضعاً مميزاً ، ليس هذا فقط ، بل ان المضيق نفسه يمثل بوابة اليمن نحو افريقيا، إذ يعد انه اقرب نقطة تصل القارة الاسيوية بالقارة الافريقية من جنوب البحر الاحمر [٣١]. وتبعاً لذلك أرسل السلطان المملوكي قلاوون إلى اليمن يعاهده ويسالمه على الصداقة والمودة، بعد ان كان السلاطين السابقين له في الحكم قد جردوا الحملات على ملوك اليمن وحاربوهم، وعندما وصلت رسل ملك اليمن إلى مصر حرص سلطان المماليك قلاوون على إكرامهم وإرسال الهدايا والتحف معهم إلى ملك اليمن ونفس الحال اتبع في سياسته تجاه اشراف مكة والحجاز [٣٢].

وكان اول ملوك اليمن هو الملك المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول (١٢٢٩-١٢٤٩م) ، ويمكن القول ان سلاطين بني رسول الذين حكموا ارجاء اليمن كافة حاولوا جاهدين تطوير العلاقات مع المماليك في البر والبحر لكون المدة التي حكموا فيها سادها الهدوء والاستقرار، فحاولوا الاستفادة من هذه الأوضاع لتطوير التجارة التي انتعشت ولا سيما تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر والتي كانت تمر في كلا البلدين حتى ان بني رسول تقبلوا ان يكونوا تحت وصاية الدولة المملوكية لاسيما بعد انتصار المماليك على المغول في واقعة (عين جالوت) ، ومن ثم قيام السلطان المملوكي بيبرس بإحياء الخلافة العباسية (بشكل صوري) في القاهرة لتكون مجرد سند ديني لسلاطين المماليك في حكم البلاد الاسلامية، ولهذا فأن طبيعة العلاقات بين سلاطين المماليك في مصر وآل رسول في اليمن كانت على الأغلب عبارة عن مصالح تجارية بين الطرفين، لكنها كانت وثيقة ، اذ حرص سلاطين بني رسول على توثيق هذه العلاقات عن طريق تبادل السفارات والهدايا بين وقت وآخر وتسهيل التبادل التجاري [٣٣].

غير ان العلاقات بينهما انتابها نوع من الفتور أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ، لاسيما بعد وفاة السلطان المملوكي قلاوون سنة١٢٩٠ م، اذ توقف السلطان المظفر شمس الدين يوسف بن عمر الرسولي (١٢٤٩-١٢٩٤) عن ارسال الهدايا الى السلطان المملوكي، مما اثار

السلطان الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون وارسل يهدده قائلاً : " لأخرجن اليمن من عندك واقتل من مال اليك ووالاك " [٣٤] .

ومع قيام دولة المماليك الجراكسة في مصر سنة ١٣٨٢م بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين المملوكية والرسولية سادها الوئام والوفاق أكثر من أي وقت مضى، الامر الذي ادى الى ازدهار التجارة، واصبح فيها سلاطين المماليك اكثر حرصاً على توثيق علاقاتهم ببني رسول، ويرجع السبب في ذلك الى ممارستهم للتجارة ، وحرصهم على تسهيل تجارة العبور في البحر الأحمر، بهدف الحصول على متاجر الشرق باستمرار وبأقل كلفة ممكنة، على ان السلطان برقوق اتبع سياسة ودية مع الدولة الرسولية باليمن، وسبب هذا حرصه على سلامة التجارة مع اليمن وضمان مرور التجارة الشرقية دون تعرض اليمنيين لها ، واوضحت هذه السياسة في تبادل الهدايا بين الدولتين، بيد أن السلطان برقوق هو الذي بدأ بأرسال هديته سنة (٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م) ثم توالت هدايا سلاطين الدولة الرسولية باليمن من هذه السنة بعد أن كانت العلاقات سيئة في نهاية الدولة المملوكية الاولى، ومن هذه الهدايا ما أرسله الأشرف إسماعيل بن عباس ملك الدولة الرسولية باليمن سنة(٧٩٩هـ/١٣٩٧ م)الى السلطان برقوق واشتملت هذه الهدية على عشرة من العبيد وست جوار، وسيف محلى بالذهب ومرصع بالعقيق، وشطرنج من العقيق الاحمر والابيض، واربع مراوح مذهبة، وعدد من العدد الحربية المذهبة، والكثير من غلات اليمن كالعنبر واللبان والجاوى والعود والبخور والعطور وغير ذلك وقومت هذه الهدية بستين الف دينار، وصحب رسول الدولة التاجر الكارمي برهان الدين، وظلت العلاقات ودية مع الدولة الرسولية باليمن مادام ملك اليمن يعمل على ضبط التجارة في ميناء عدن التي أصبحت مركزاً هاماً من مراكز التجارة بين الشرق والغرب ، بيد ان هذه العلاقات بدأت تضطرب بسبب اتجاه سلاطين الدولة المملوكية الثانية الى تشجيع أمراء مكة على انعاش ميناء جدة – من أجل تجارتهم في الحجاز– على حساب ميناء عدن، ولم يكن سبب هذا التشجيع من جانب السلاطين رغبة منهم في مساعدة أمراء مكة بل على العكس فانه خشى قوة أمراء مكة، ودليل هذا ان الناصر فرج غضب علي حسن بن عجلان حين قام بمحاولته سنة (٨١٢هـ/ ١٢٠٩م) لغزو بلاد اليمن[٣٥].

ونشطت تجارة التوابل في عهد هذه الاسرة التي ارسلت البعثات الى الهند وسيلان وجزر الهند الشرقية (اندونيسيا) والصين نتيجة لزيادة الطلب على هذه السلعة، وتم تطوير وتوسيع ميناء عدن الذي صار من اكبر مراكز التجارة في المنطقة، ولهذا فقد توثقت العلاقات بين السلطان المملوكي برقوق والسلطان الأشرف اسماعيل بن العباس بن رسول (١٣٧٦-١٤٠٠م)

، اذ كانا يتبادلان السفارات والهدايا بشكل شبه سنوي ، وهكذا نلاحظ ان العلاقات بين المماليك وآل رسول كان يغلب عليها طابع الحفاظ على المصالح التجارية، ولاسيما تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر التي تمر في كلا البلدين ، وبعد الاسرة الرسولية جاءت الدولة الطاهرية لحكم اليمن التي بدأ حكمها ١٤٥٤م ، وعندما طلبت الدولة المملوكية المساعدة من هذه الدولة للقتال معها ضد البرتغاليين رفضت ، الامر الذي ادى بالمماليك تجهيز حملة عسكرية عام ١٥١٧م واستطاعوا اخضاع اليمن لحكمهم بعد ان انهوا حكم الاسرة الطاهرية [٣٦].

رابعاً : العلاقات المملوكية الحبشية(١٣٨١- ١٥١٧م)

حرص السلطان برقوق على تعزيز علاقات الصداقة مع الحبشة، ومن المعروف أن الكنيستين المصرية والحبشية ترتبطان بالمذهب الارثوذكسي ، وتعتبر الكنيسة الحبشية جزءا من الكنيسة القبطية . ومن مظاهر الارتباط بين الكنيستين تعيين بطريق النصارى اليعاقبة بمصر أسقفا للحبشة بناء على طلب ملك الحبشة من سلطان مصر في ذلك بكتاب وهدية يبعثهما مع رسوله الى السلطان، غير ان ملك الحبشة داود بن سيف ارعد سنة ١٣٨١-١٤١١م انتهز فرصة الاضطرابات القائمة في مصر والناتجة عن التطاحن بين الامراء من اجل السلطة وهاجم اسوان في اواخر سنة ١٣٨١م ، وضرب بعض نواحيها، فارسل اهلها يستصرخون السلطان برقوق الذي اسرع بعلاج المشكلة بالطرق الودية، فاستدعى (الانبا متاؤس) بطريرك الاسكندرية السابع والثمانين ، واتفق معه على ان يرسل البطريرك من لدنه رسولا الى ملك الحبشة بكتاب من عنده ينكر عليه هذا الهجوم ، ويطلب منه العودة الى بلاده، وعدم التعرض للمسلمين في الحبشة، وحمل رسالة البطريرك الاسقف ابراهيم وصحبه رسول السلطان القاضي برهان الدين ابراهيم الدمياطي، ويبدو ان الملك داود بن سيف ارعد حرص بدوره على اتصال الود، فلم يتردد في اجابة الطلب، ورد على رسالة البطريرك برسالة الى السلطان برقوق في سنة ١٣٨٢م وبعث مع الرسالة هدية حملها واحد وعشرون جملا ، واشملت على طرائف بلادهم، ومن جملتها قدور ملئت بذهب صيغ على هيئة الحمص ونفى الملك داود ما اشيع من اخبار عن احوال المسلمين في الحبشة، وأكد ان لهم مطلق الحرية في التنقل والكسب، وطلب من السلطان برقوق ان يحسن معاملة البطريرك والنصارى، وان يعيدهم إلى مناصبهم التي عزلوا منها كما بيّن له ان حسن معاملة المسيحيين في مصر يقابل بحسن معاملة المسلمين في بلاده والعكس، غير ان داود لم يكن موفقاً حين هدد بتحويل مجرى النيل عن مصر، ولكن حرص السلطان برقوق على السلام بين الدولتين جعله يقبل الهدية ويرد عليها، [٣٧].

ولم تقتصر العلاقات الحبشية بدولة المماليك الثانية عند هذا الحد بل نشطت التجارة في نفائس البلدين بسبب تأمين السلطان برقوق لطرق التجارة في البحر الاحمر، غير ان داود عاد في سنة (٨٠٥هـ/١٤٠٢م) انتهز فرصة الخلافات السائدة بين الامراء في سلطنة فرج ، وهاجم السلطنات الاسلامية في عدل وزيلع ، وقتل من اهلها من المسلمين عددا كبيراً ، على ان دولة المماليك الثانية الناشئة برغم هذا أسهمت كبير في تطوير الحياة في الحبشة ، إذ قدم على الملك اسحق بن داود بن سيف ارعد الذي تولى سنة١٤١٢م فخر الدولة، وهو احد رعايا دولة المماليك الثانية من القبط اليعاقبة ، ورتب امور مملكته ، ونظم له طريق جباية الاموال ، كما انشأ له ديواناً ، ووضع له القوانين التي ضبطت سائر احوال بلاده ، ثم جعل له زياً يمتاز به عن سائر الرعية فأصبح الملك الحبشي يلبس الملابس الفاخرة بعد ان كان يخرج عرياناً ، وقد عصب رأسه بعصابة خضراء، ويبدو ان العمل الذي قام به فخر الدولة لملك الحبشة شجع على استمرار الاتصال بالحضارة المملوكية الجراكسة ممن عملوا في وظائف ((ذردكاش)) بمصر فعمل هؤلاء لملك الحبشة ذرد خانات عظيمة تشتمل على آلات السلاح والسيوف والرماح والزرديات ونحو ذلك، وأوضح المقريزى اثر هذا التقدم في السلاح في الحبشة التي ظلت حتى ذلك الوقت تحارب بالحراب، اذا ان هؤلاء المماليك الجراكسة علموا الجيش الحبشي فنون الفروسية من النشاب والرمح والضرب بالسيف ، ولعل اهم حدث في تاريخ الحبشة الحربي هو ما اسهم به المماليك الجراكسة في تعليم الاحباش النفط في الحروب[٣٨].

ان السياسة التي اتبعها السلاطين المماليك تجاه هذه الدول المذكورة هيأت لهم قوة سياسية مؤثرة ، فضلا عن موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي المهم الذي مثّل حلقة الاتصال بين الشرق والغرب، مما ساعد ذلك على الازدهار الاقتصادي للدولة المملوكية لا سيما في العلاقات التجارية الدولية . وهذا ما سنوضحه في الفصل القادم .

الفصل الثاني

التجارة الكارمية في عهد المماليك (١٢٦٠-١٥١٧م)

وقبل الدخول في تفاصيل اهم العوامل التي ادت الى ازدهار تجارة الدولة المملوكية لابد من التركيز على ابرز الأحداث التي شهدتها تلك الحقبة والتي كانت سبباً في ازدهار تجارة المماليك، فالحدث الأول سقوط القسطنطينية سنة (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) بأيدي الأتراك العثمانيين نتج عنه اضطراب التجارة بين الشرق والغرب، فبعد ان كان التجار الاوربيون يسلكون الطرق البرية والبحرية من اسيا إلى أوربا عبر البحر الاسود والاناضول والمضايق، أصبح المرور بتلك

الطرق امراً صعباً، فضلاً عن سوء معاملة السلطات العثمانية للتجار الايطاليين واغلاق البحر الأسود أمام تجارهم، الأمر الذي أدى إلى مغادرة قسم منهم إلى بلادهم، اما القسم الاخر فقد اتخذ طريقاً بديلاً أكثر أمناً على تجارتهم متجهاً إلى البلاد المملوكية [٣٩].

اما ما يخص الدولة العثمانية التي أولت كل اهتمامها للعمليات الحربية من اجل السيطرة والتوسع، لذلك لم تعطِ اية اهمية للتجارة، بل انها قامت بإلقاء القبض على الجاليات الأجنبية، ولا سيما التجار الايطاليين الذين احتكروا التجارة في المنطقة منذ امد بعيد، وفيما يتعلق بالجانب الأوربي، ولا سيما البابوية التي كانت تفرض قيوداً معينة من ابرزها، منع المتاجرة مع الدول الإسلامية، إلا ان ما حصل للتجار الايطاليين بعد سقوط القسطنطينية جعلها تتساهل في فرض بعض القيود المفروضة على بضائع معينة فأعطتهم الحرية في التعامل مع الدولة المملوكية، ولا سيما في مجال استيراد البخور والتوابل النفيسة، فقد تركزت التجارة الأوروبية على السلع الاساسية في تجارتهم منها البخور والتوابل التي لا يمكن الاستغناء عنهما، لأهميتها الدينية والدنيوية، فالكنائس والأديرة كانت تحتاج إلى البخور ولا سيما في اوقات الصلاة والاحتفالات الدينية، وهذا يرفع من شأن الكنيسة ، اما التوابل فهي لا تقل اهمية عن البخور، فهي تتعلق بالناحية الغذائية، لاستخدامها في حفظ الاطعمة، والحرير والمصنوعات الخزفية تعويضاً لما فقدوه من أسواق القسطنطينية في المجال التجاري، ومن البضائع التي منع التعامل بها، ولا سيما التي تدخل في الأعمال الحربية كالأخشاب التي تدخل في صناعة السفن ، ومما هو معلوم ان تأخر وسائل الانتاج في المدن الأوربية طوال العصور الوسطى كان حافزاً لاتجاههم نحو الشرق من اجل الحصول على البضائع التي يحتاجونها مقابل ذلك بدأ الإقطاع الأوربي بالتلاشي تدريجياً، فتحول النظام الإقطاعي الأوربي من زراعي إلى تجاري في أواخر القرون الوسطى حتى اندفع الاوروبيون في طلب السلع الشرقية، فوصلت إليهم عن طريق قنوات الاتصال التقليدية التي هي على وجه التحديد عبر آسيا الوسطى وروسيا والخليج العربي والبحر الأحمر، ومنه إلى سواحل البحر المتوسط ومن ثم تنقل إلى أوروبا[٤٠].

أما بخصوص الحدث الثاني فيتعلق بالسياسة التعسفية التي استخدمها حاكم اليمن ضد التجار الأوربيين في ميناء عدن، اذ لم يكن يسمح للبضائع المتوجهة الى مصر بعبور البحر الاحمر احياناً وانما يرسلها بقوافل خاصة عن طريق البر ويفرض الضرائب الباهضة الثمن على البضائع ويجني منها ارباحاً كثيرة ، فضلاً عن التفتيش الدقيق الذي تقوم به السلطات اليمنية[٤١]. ولذلك ارتفعت أسعار السلع في أسواق مصر لعدم وصولها إلى الموانئ المصرية وهذا ما قلل من فرص الربح المجزي للدولة والتجار في مصر، علماً ان نسبة كبيرة من التجار

في عدن كانوا من المصريين، الذين تلقوا تحذيراً من سلطانهم في سنة (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) من إرساء سفنهم في ميناء عدن، والطلب منهم الاقامة في ميناء جدة، فضلاً عن تذمر التجار الأوربيين أيضاً من تلك السياسة ذات المصلحة الواحدة، ولا سيما عندما كان لا يسمح للسفن القادمة من الشرق الأقصى من الهند والصين إلى ان تصل إلى شمال ميناء عدن في البحر الأحمر، إلا أن آخر ما تصل إليه السفن هو ميناء عدن ومن ثمة تنقل البضائع شمالاً، اما عن طريق القوافل في شبه الجزيرة العربية أو عن طريق السفن إلى موانئ مصر والحجاز مما أدى إلى تقليل أهمية طرق التجارة الأسيوية في القرن الثامن الهجري/الرابع العشر الميلادي، وانتعاش طريق البحر الأحمر في مصر، الأمر الذي اتاح الفرصة لسلاطين الجراكسة من استثمار الطرق التجارية والاستفادة من التجارة من اجل تثبيت اركان دولتهم وبهذا اصبحت التجارة عنصراً مهماً من عناصر العلاقات الاقتصادية للدولة الجركسية[٤٢].

ان ازدهار التجارة يتطلب توفر مقومات عديدة منها: استراتيجية الموقع الجغرافي، والاستقرار الداخلي والخارجي، ورعاية الحكام للتجارة ، وتأمين الاسواق الداخلية والخارجية اللازمة لها، ولفهم التجارة المملوكية وأبعادها لا بد من الاحاطة بعدة امور منها: سيطرة المماليك على اهم الخطوط البحرية والتجارية، وعداؤها مع البابوية الناشئ اصلاً عن القضاء على الوجود الصليبي في الشرق ، وتطور دولة المغول وانزالها الضربات بجيرانها، فالموقع الجغرافي لسلطنة المماليك اثر ايجابياً على حياتها الاقتصادية، وجعلها المحور الأساسي للطرق التجارية، فكان يحدها من الغرب الصحراء الليبية حتى برقة، ومن الجنوب بلاد النوبة حتى مصوع ، وفي الشمال البحر المتوسط وبلاد الشام التي وصلت حدودها الى الفرات، ومن الشرق البحر الاحمر والسعودية والعراق، وسلاطين المماليك بسطوا نفوذهم دائماً على الاراضي الاسلامية المقدسة في مكة والمدينة، وبذلك بسطت الدولة المملوكية نفوذها على ثلاثة بحار هامة : البحر المتوسط ، والبحر لاحمر، ومدخل المحيط الهندي، هذه الاستراتيجية الجغرافية جعلت منها حلقة وصل بين الشرق والغرب، فدولة المماليك كانت تقع على اقصر الطرق المؤدية إلى الهند، مصدر السلع الأكثر طلباً في أوربا، وتتصل بالأخيرة بالموانىء المملوكية على البحر المتوسط ، وبخطوط تجارية منتظمة بين الشرق والغرب تمر في تلك الموانىء[٤٣].

اما اهم الطرق التجارية التي تمت المتاجرة بها من قبل المماليك وكان اكثر اماناً هو الطريق البحري الذي يأتي من الشرق الاقصى عبر المحيط الهندي الى البحر الاحمر ، ومن هناك طريقين : الاول من سيناء الى دمشق فموانىء البحر المتوسط، والثاني عبر الصحراء الى النيل فالقاهرة ، ثم عن طريق النيل ايضاً الى الاسكندرية، ولكن عائقان كانا يعترضانه اولهما:

المسافة البحرية الواسعة المتوجب قطعها، وتحمل التيارات البحرية والعواصف الهوائية المتضاربة التي تهب معظم ايام السنة، وثانيهما: كثرة الشعاب المرجانية في البحر الاحمر، واستطاع الملاحون التغلب تدريجياً على هاتين الصعوبتين المذكورتين بالاعتماد على السفن الكبيرة، وتقدم فن الملاحة، وبالإبحار بعيداً عن الشعاب المرجانية، وهذا الطريق ادى خدمة جليلة للدولة المملوكية الاولى في بداية نشأتها ، فاندفاع المغول نحو الشرق وما رافقه من اعمال العنف وعدم الاستقرار، هدد جميع الطرق البرية عبر اسيا ، فانتعش بذلك طريق البحر الاحمر(٤٤).

واما الطريق البحري الاخر فكان من الصين والهند الى هرمز على الخليج العربي او الى عدن وجدة على البحر الاحمر، ولكنه لم يكن يخلو من الخطر ليس بسبب صعوبة الملاحة فيه فحسب، بل في انتشار القراصنة على بعض اطرافه عند البحرين وقطر وعلى الساحل عند الخليج العربي، وفي بلاد الهند والسند، وهذه الطرق التجارية كانت تنتهي عند موانىء البحر المتوسط المملوكية ومنها ميناء اياس الارمني، ومن هناك تتجه نحو اوروبا وفق خطوط تجارية اتبعتها كل الدول لتلبية مصالحها، اما بالنسبة لنقل البضائع في عهد الدولة المملوكية فقد كانت تأتي عن طريق البحر الاحمر عبر النيل إلى عيذاب، ومنها براً الى قوص، ثم عبر النيل الى القاهرة، ثم الى الرشيد والاسكندرية، ويستمر طريق طريق عيذاب- قوص الى فندق الكارمية بالفسطاط، وكان هذا الطريق اكثر اماناً لقلة الشعاب المرجانية فيه، كما استعمل ايضاً طريق قوص الى فندق الكارم ومنه بالنيل الى موانىء البحر المتوسط(٤٥).

وكانت اهم التجارة التي اهتم بها السلاطين المماليك عبر هذه الطرق هي التجارة الكارمية واختلفت المصادر التاريخية في اصل هذه التسمية مأخوذة من (الكانم) وهي منطقة اسلامية تقع في السودان الغربي بين بحر الغزال وبحيرة تشاد ويقال للتاجر منهم الكانمي ثم انتشر الاسم بين من يشتغل بتجارة البهارات وكانت طائفة منهم مقيمون في مصر يتاجرون في البهارات من الفلفل والقرنفل ونحوهما مما يجلب من الهند واليمن فعرف ذلك بهم وهناك مصادر اخرى تشير ان كلمة(كارم) ليست عربية، بل هي هندية الاصل حيث ترد في لغة التأميل الذين يعيشون جنوب الهند كلمة(كريام) والتي تعني(الاعمال) وكان اهالي الساحل الغربي من الهند على اتصال مع تجار البلاد العربية، ومن المحتمل ان يكون أصحاب السفن او التجار الذين عملوا في ذلك المضمار قد عرفوا أو اطلق عليهم أهالي الهند هذا الاسم، في حين اشارت بعض المصادر التاريخية ان كلمة كارم قد اخذت من البضائع التي كانوا يتاجرون بها وهي التوابل التي تاجروا بها، فسموا بالكارمية، أو لأنهم كانوا يجلبون العنبر الأصفر المشهور بالكارم فنسبوا الى ذلك، ويرى الباحث المصري صبحي لبيب" انه كان في القاهرة سوق مشهورة للعنبر والكارم اذ لا يكاد

يوجد بأرض مصر امرأة الا ولها قلادة من العنبر الأصفر او الكارم "[٤٦]. ونظراً لما تقدمه هذه التجارة من ارباح وضرائب تمكن الحكومة المملوكية من تقوية جيشها وتعزيز قدراتها العسكرية، فقد وضعت أسس جديدة وتنظيمات وقواعد ثابتة ووظائف تشرف على ادارتها وتعمل على تنشيطها وحمايتها يمكن اجمالها بما يأتي:

اولاً : تأمين حماية الطرق التجارية

نظراً لنشاط تجارة الكارم في عصر المماليك ، فقد اقترنت تلك التجارة باسمهم ، لما جلبوه من بضائع بهروا بها الشرق والغرب معاً، وقد واجه عملهم بعض الصعوبات اذ قام السلطان المظفر سيف الدين قطز سنة ١٢٥٩م باضطهاد العامة ، وبمصادرة اموال الصناعيين والتجار، فاستولى على ما يقارب من ثلث ثرواتهم من اجل محاربة المغول، فاقتضت مصلحة الكارمية مغادرة مصر الى مراكزهم الثابتة في اليمن والبحر الأحمر ، ريثما يعود الاستقرار والغاء الضرائب الباهضة والمكوس، وهذا ليس السبب الوحيد لمغادرة تجار الكارمية من مصر، وانما كانت هناك اسباب اخرى منها: مرور مصر بمرحلة من الاضطرابات السياسية تمثلت بالحملات العسكرية المستمرة التي شنها المغول على بلاد الشام والمتمثلة في حملة هولاكو سنة١٢٦٠م وحملة سنة١٢٧٩م وغزوات الصليبيين[٤٧].

ولكن السياسة التي اتبعها السلطان بيبرس جعلت الأمور مختلفة حيث اهتم هذا السلطان بنشر التجارة المصرية فعاد تجار الكارمية الى مصر وقد عمل على استتباب الأمن وسعى لإبطال ما فرضه المظفر قطز من مكوس، وكان هؤلاء قد قرروا ان يتوجهوا بعد الاضطهاد الذي تعرضوا له الى اليمن وعزموا على الاقامة فيها وترك السفر الى مصر، ثم عدلوا عن رأيهم بتدخل بيبرس وسافروا الى عيذاب في غير وقت السفر، ولم يتعرض احد لشيء من اموالهم، وقد عمل السلاطين المماليك على تأمين الطرق البحرية والبرية من الغارات والقراصنة وقطاع الطرق وذلك من اجل سيادة الامن والاستقرار التي من شأنها تعمل على ازدهار التجارة ، فعلى سبيل المثال قام الظاهر بيبرس بتأمين طريق بلاد الشام وتمهيدها، وقد اراد الظاهر بيبرس ان يفرض نفوذه على الحجاز سنة ١٢٦٧م، فانعم على امير مكة الشيء الكثير حتى لا يأخذ شيئاً من التجار عند مرورهم بمنطقته، وذلك تشجيعاً معه للتجارة ، وعمل ايضاً على انشاء اسطول بحري لتأمين الحماية للسواحل في المناطق الممتدة بين عيذاب وسواكن، ذلك لان حاكميها كانا يتعرضان للتجار وسفنهم بنهبها او فرض الضرائب عليها[٤٨]. وجعلوا مقر الاسطول الرئيسي في قوص ليس هذا فحسب، بل كانوا يعدون القوافل بأنفسهم ويحمونها بجند وخيالة تعمل لحسابهم وبذلك استطاعوا جني ثروات طائلة اذ بلغت ثروة البعض منهم مليون دينار[٤٩].

ثانياً : انشاء الوكالات والفنادق والقيساريات والخانات لتجار الكارم :

اهتم السلاطين المماليك اهتماماً كبيراً في بانشاء مؤسسات وضعوها تحت تصرف التجار العرب المسلمين بصورة عامة والتجار القادمين من الشرق والغرب والتجار الكارميين بصورة خاصة عرفت بالوكالات والفنادق والقيساريات Qaysariyat والخانات، وازدادت اهميتها في العصور الوسطى،أنها كانت مراكز مهمة للتخزين والبيع والشراء ولنزول التجار مع تجارتهم ودوابهم ، فلهذا انتشرت بشكل واسع في مصر وبلاد الشام وعلى طول شواطئ البحر الأحمر، ومن اهم واشهر الخانات(خان مسرور) كان في الحقيقة خانين احدهما كبير والأخر صغير، وكان ينزل فيه تجار الشام، فندق (بلال المغيثي) و (وكالة قوصون) وهذه الوكالة تدخل في عداد الفنادق والخانات ينزلها تجار بلاد الشام، ، وكذلك اهتم المماليك بأنشاء الفنادق والقيساريات والخانات للتجار الاجانب وذلك بقصد تنشيط حركة التجارة وتسهيل عقد الصفقات مع التجار وخصوصاً التجار الكارمية، وكانت هذه الفنادق تتبع ادارة الجمارك بالموانىء ، وكان الموظف الذي يشرف على الفندق يسمى (الفنداقي) وتفصل الدولة هو المسؤول عن الفندق وهو كذلك مسؤول عن تسديد الرسوم التي تفرض على التجار من قبل الدولة عند وصول التاجر الاجنبي الى الميناء تفتش امتعته بدقة ويطلب منه دفع ٢% من قيمة ما معه من بضاعته وبعدها يسمح له بأن يجتمع مع ابناء وطنه ليستطيع العيش معهم، ويحتوي الفندق على جميع ما يحتاجه التاجر الاجنبي من مأوى ومخبز وحمام وكنيسة[٥٠].

ثالثاً : الاهتمام بنظام جوازات المرور

كان لمصر نظام دقيق لجوازات المرور منذ اقدم العصور الاسلامية ، اذ وضعت هذه الجوازات لتوسيع نشاطها التجاري حتى بلاد الصين وكان يعبر عنها ايضاً بأوراق الطريق فلم يكن احد يستطيع مغادرة الناحية التي يقيم فيها الى ناحية اخرى بدون اذن أولي الأمر، وكان يقبض على من وجد مسافراً او متنقلاً من مكان الى آخر بدون (جواز)، ولهذه الجوازات أهمية كبيرة ولا سيما للتجار الكارمية فهي تكفل لهم الطمأنينة في اسفارهم بين مصر والشام والصين والهند وافريقيا وحتى مع المدن الاوربية ، اما عن شكل الجواز وما يحتويه ، وكان يسجل بالجواز اسم الرجل واسم من معه وكم عمره وعمر من معه ومن أي بلد ، والمال وما معه من متاع ، ونستدل من ذلك مدى اهتمام المماليك بصورة واسعة بنظام الجوازات ، وذلك حفاظاً على التجارة والاطمئنان على حياة التجار واموالهم، وكذلك معرفة تنقلاتهم ومناطق دخولهم وخروجهم وبنفس الوقت حماية البلاد ومنعها من الغرباء، فهذا النظام احد الانظمة التي طورها المماليك نتيجة لازدهار التجارة وانعاشها والاهتمام بها بصورة كبيرة من قبلهم[٥١].

رابعاً : عناية السلاطين المماليك بالاسواق وتنوعها

كانت لمصر اهمية كبيرة في العصور الوسطى نظرا لوقوعها عند التقاء الطرق التجارية لنقل السلع بين افريقيا واسيا، وفي حج الافريقيين المسلمين الى مكة، الذي كان يمر في وسطها، فضلا عن ان الطريق الذي كانت تحمل عليه السلع الثمينة من السودان والحبشة كان ينتهي فيها، وفيها تمركز الجهاز العسكري والاداري الحاكم الذي جذب اليه تجارة البحرين الاحمر والمتوسط ، فالسلع التي كانت ترد إلى الاسكندرية ودمياط كانت ترسل بدورها إلى بولاق ميناء القاهرة على النيل وأسواقها كانت مزدهرة وعامرة بجميع انواع السلع المحلية والاجنبية الشرقية والغربية ، وكان فيها سوق للأقمشة الايطالية والأوربية وكذلك سوقا آخر للسلع الفارسية ، فضلا عن اسواق تجارة التوابل، وهكذا غدت مصر مستودعاً للسلع التجارية العالمية التي كان يتزود منها التجار العرب والمسلمون ، اما الاجانب فلم يكن يسمح لهم شراء السلع منها، او المجيء اليها، الا عن طريق البر واحياناً طريق النيل دون السماح لهم باجتياز الضفة الشرقية له وذلك لسببين : اولهما : مخافة اتصال الغربيين بملوك الحبشة واقامة تحالف مسيحي ضد السلاطين المماليك وثانيهما: احتكار تجارة الشرق الأقصى لصالح المماليك ومنع الأجانب من مزاحمة التجار المحليين في تجارة الهند والصين[٥٢].

ومن العوامل التي ساعدت على تنشيط التجارة الكارمية المملوكية هي الاسواق وكانت على ثلاثة انواع : محلية وموسمية وسنوية ، فالأسواق المحلية انتشرت بصورة واسعة في القاهرة، وقد اختص كل سوق بنوع خاص مميز من البضائع ، فسوق الشماعين اختص ببيع الشمع، وسوق النحاسين اختص ببيع النحاس وسوق الفرائين اختص ببيع الفراء... الخ ، ويصف احد الرحالة الاوربيين دمشق بكثرة التجار والصناع فيها ويصف اسواقها وتجارتها وبضائعها العامرة قائلاً : " انك لو سرت متفرجاً فلو كنت تخفي نقودك في قصبة رجلك لما ترددت في كسرها واخراج النقود وشراء بعض منها ". اما الأسواق الموسمية كانت تعقد عند ورود التوابل من الشرق الأقصى ، والتي كانت ترتبط بوقت هبوب الرياح الموسمية بمعنى ان مواعيد انعقاد هذه الاسواق ثابتة لا تتغير مواسمها وفي وقت انعقادها، وفي الفترة ذاتها تصل سفن الدول الاوروبية للتزود من التوابل والسلع المشرقية، اما النوع الثالث فهي الاسواق السنوية وتعقد في مناسبات معينة فعلى سبيل المثال كانت تعقد في مكة وجدة في مواسم الحج ، وكانت في بعض الاحيان لا يتفق وقتها ووقت وصول تجار اوروبا، لأن نظام الاسواق السنوية يكون في الاعياد ولذلك فأن موعد انعقادها كان يختلف على مدار السنين ولا يتفق مع مواعيد مجيئهم ورحيلهم ومواعيد اسواقهم في اوروبا عامة وايطاليا بصورة خاصة[٥٣].

خامساً :عقد الصفقات الاجنبية التجارية

كانت الدول الاوروبية تتسابق من اجل تنمية تجارتها وكان التطور الاقتصادي لأي بلد أوروبي في العصور الوسطى ناجم عن تطور تجارته مع بلاد الشرق ولا سيما مصر وبلاد الشام اذ كانت الدول الاوروبية تتنافس على بضائع الشرق ولاسيما التوابل والبهارات ويأتي على رأس القائمة الفلفل وفي انكلترا كانت له قوة شرائية مثل العملة تماماً لندرته وغلوه ، بل انه كان يقوم مقام المال في الايجارات الزراعية ومهور الزواج [٥٤]. لهذا كان تجار الدول الاوربية يتنافسون على عقد المعاهدات التجارية، تأتي البندقية في مقدمة المدن التي عقدت معاهدات تجارية مع المماليك بشأن الكارم كان تجارها في مقدمة التجار الاوربيين الذين كانوا يكسبون الربح المضاعف من تجارتهم مع الشرق وجلب حاصلاته المتنوعة الى اوروبا ، كذلك كان الحال مع التجار الجنويين، التي ازدهرت علاقاتهم التجارية مع دولة المماليك ولاسيما في النصف الاول من القرن الرابع عشر، حيث كانت لهم مراكز تجارية في سواحل البحر الأسود وجزر البحر المتوسط وموانئه، اما الجنويون فكانوا غير مهتمين كثيراً بالاتجار مع المماليك حتى سنة١٣٧٠م، وكانت أولى المعاهدات التجارية التي نظمت علاقاتها التجارية معهم تعود لسنة١٣٨٥م [٥٥].

وكانت هذه العلاقات بين دولة المماليك والدول الاوربية تتراوح ما بين عدائية تارة وعلاقات صداقة تارة اخرى، وطبيعة هذه العلاقات تؤثر على التبادل التجاري بين هذه الدول، على سبيل المثال فقد شهدت العلاقات المملوكية الفلورنسية (٨٢٦-٩١٥هـ/١٤٢٢-١٥٠٩م) تطورات سياسية، قد أثرت على التجارة تاثيراً سلبياً ، فالسيطرة العثمانية على الدولة البيزنطية وسياستها التوسعية شرقاً نحو أوروبا أدى إلى توقف التجارة، وتداركاً للموقف أمرت البابوية بتوحيد الجهود المسيحية لصد الزحف العثماني وهذا بدوره أدى إلى تأخر العلاقات المملوكية الفلورنسية بشكل عام، إلا ان بداية العلاقات بينهما كانت منذ عهد السلطان برسباي (١٤٢٢-١٤٣٨م)، عند إرسال أول سفارة فلورنسية لدولته، ومطالبتها بإقامة علاقات تجارية معها، وان يحسن التعامل مع تجارها اسوة بتجار البنادقة وجنوة وان تستخدم العملة الفلورنسية الذهبية كعملة رسمية في التبادل التجاري حالها حال عملة البنادقة ، وقد تمت الموافقة من قبل السلطان الجركسي على الطلب الفلورنسي، وتوثيقاً للعلاقات التجارية بادرت فلورنسا بإرسال بعثة بقيادة جيفنكو ديللا ستياف في سنة (٨٤٩هـ/١٤٤٥م) لغرض استحصال ضمانات تجارية كافية لتسهيل عملية التبادل التجاري لتجارتهم، وبعد حصولهم على الموافقة من قبل السلطنة الجركسية، أمر الحاكم الفلورنسي بعدها

بإرسال سفينتين إلى ميناء الاسكندرية في كل عام ، مما أدى إلى إرسال رحلتين أخريتين إلى الموانئ المصرية من اجل نقل السلع الشرقية من مصر والشام إلى العالم الأوربي[٥٦].

اما العلاقات السياسية المملوكية الكتالونية (٨١٧-٩٠٨هـ/١٤١٤-١٥٠٢م) اتصفت بالعدائية، مما انعكس ذلك على الجانب التجاري وتأخر العلاقة بينهما فقد بدأت العلاقة بإرسال بعثة من قبل الجانب الكتالوني سنة (٨١٧هـ/١٤١٤م) إلى السلطان الشيخ المؤيد، مطالبةً بإقامة علاقات تجارية بينهما، وان يسمح لتجارهم بمزاولة اعمالهم التجارية بميناء الاسكندرية، إلا ان تلك البعثة لم تحقق هدف الكتلانيين بسبب توتر العلاقات السياسية، وبذلك قام التجار الفرنسيون بتمويل الأسواق الكتلانية بالسلع الشرقية بدلاً من تجارهم الذين اوقفوا اعمالهم التجارية في البلاد الجركسية، فبعد أن قلَّ نشاط التجار الفرنسيين طالبت هيئة تجار كتالونية سنة (٨١٩هـ / ١٤١٦م) من الملك الفرنسي الفونسو الخامس بان يقوم بدور الوسيط بينهم وبين الدولة المملوكية، لغرض مزاولة اعمالهم التجارية في الموانئ المصرية، وهذا متعلقٌ بإيقاف الاعتداءات الكتلانية على الموانئ المصرية في البحر المتوسط، وبناءاً على تلك المفاوضات التي اثمرت عن نتائج ايجابية للكتلانيين، إذ باشروا بأعمالهم التجارية بسفن محملة بالسلع الشرقية من توابل وزنجبيل وجوز الطيب ومواد الصباغة والدباغة من ميناءي الاسكندرية وبيروت[٥٧].

ومن خلال استعراض العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية يتضح ان الدولة المملوكية كانت بمثابة الدولة الوسيطة التي تقوم بجمع السلع من اسواقها واستقبال التجار الأوربيين ونقلهم البضائع التجارية الشرقية التي كانوا بحاجة اليها وخاصة التوابل والبخور عن طريق الموانئ، اما اهم الطرق التجارية التي سلكها تجار الكارم تبدأ من الهند والصين ثم الى المحيط الهندي الى عدن فالبحر الاحمر حتى تصل الى ميناء عيذاب على الجانب المصري ،ثم تنقل البضائع على البر المصري الى القاهرة ومنها تصل الى موانئ الاسكندرية او دمياط ثم الى اوروبا[٥٨].

اما الطرق كانت البضائع تنقل من الصين الى الهند وتصل موانئ مصر الجنوبية في البحر الأحمر، ومن ثم تنقل عن طريق نهر النيل الذي يشق ارض مصر من الجنوب الى الشمال والذي عن طريقه تنقل تجارة الكارم من سواحل البحر الأحمر الجنوبية الى سواحل البحر المتوسط شمالا، وقد كانت حركة التجارة في النهر واسعة جداً وكانت اسوان مجمعاً لتجارة السودان ، اذ ان تجار النوبة هم الذين يأتون في النيل الى الجنادل وعندها تقف مراكبهم ومراكب السودان ، ويتحول من فيها بتجارتهم الى ظهور الجمال حتى يصلوا الى اسوان لمسافة اثنتي عشر مرحلة الى جانب النيل ، كما كانت البضائع التي تأتي من طريق البحر الأحمر تنقل الى مدينة عيذاب وتحمل منها ، على ظهور الإبل الى مدينة قوص على نهر النيل ، ومنها تنقل

بالنيل الى القاهرة ومنها تواصل سيرها بالنيل خلال فرع رشيد وخليج الاسكندرية حتى ميناء تلك المدينة وتصدر منها الى أوربا، اما التجارة التي ترد من أوربا فكانت تأتي عن طريق دمياط أو رشيد أو الاسكندرية ومنها تنقل بنهر النيل الى القاهرة ثم الى قوص وبعدها تنقل على ظهور الإبل الى عيذاب على البحر الأحمر[٥٩] .

وكانت التجارة الكارمية قبل وصول السلع التجارية الى البحر المتوسط تمر بعدة موانىء في السواحل المطلة على البحار التي تمر بها ومن أهم هذه الموانيء:

ميناء الزيتون (تشوان شو حالياً) [٦٠] :

تمتد التجارة الكارمية حتى بلاد الصين شرقاً ويعد ميناء الزيتون أهم موانئ الصين التجارية وأعظمها وقد ذكر ابن بطوطة أنه رأى هناك ما يزيد عن مائة سفينة كبيرة مزودة بالتوابل ماعدا السفن الصغار منها، وكان ميناء زيتون المركز الرئيس للتجارة العربية مع الصين ، فهو مرفأ السفن ومجتمع تجارات العرب ومن أعظم اسواق مدينة الزيتون سوق التجار ومنه تحمل البضائع الى الهند واليمن وغيرها من البلاد.

ميناء خانفو (كانتون) (هانغتشو حالياً) [٦١]:

يعد ميناء خانفو جنوب الصين من أعظم موانيء الصين، فهو مرفأ السفن ومجمع تجارات أهل الصين والتجار العرب خاصة التجارة الكارمية، ويقول القزويني المتوفى سنة ١٢٨٣م عن ميناء: " خانقو اعظم المراسي وهي أرض واسعة وبها الذهب والجواهر والياقوت، وفي جزائرها أشجار الطيب كالقرنفل والرياحين"، ويصف ابن بطوطة أشجار القرنفل عندهم بأنها عادية وضخمة والمجلوب منها هو العيدان، والذي يسميه العرب بنور القرنفل وهو أشبه بزهور النارنج ، وكذلك بها الفخار الصيني الذي يصدر الى سائر البلاد، ولتجار الكارم حرية الإقامة بأي مرفأ من المرافئ ولحفظهم من الوقوع في الخطر وتأمين أموالهم وأنفسهم كانت الحكومة الصينية قد وضعت قانوناً خاصاً يتضمن تسجيل المسافرين داخل حدود الصين وكانت تعنى براحة التجار وتأمينهم اذا انتقلوا من مدينة الى أخرى وتحديد مدة اقامتهم بها وكانت في بلاد الصين ادارة تجارية تسمى (دار الكمارك) وهي التي تشرف على التجار الاجانب، وذلك نتيجة لتوسع الاتصالات التجارية الصينية خصوصاً مع تجار الكارم.

ومن موانئ جزر الهند الشرقية (اندونيسيا) :

<u>ميناء جاوة</u>[٦٢]:

تقع (جاوة) على ساحل بحر الصين الجنوبي مما يلي بلاد الصين، ويصل اليها التجار من أرض الهند ويجلبون من هذه البلاد العود الجاوي والقرنفل، وهي مرسى عظيم في بحر

الصين، تكثر بها الافَّاويه العطرة والعود الرطب واللبان والكافور والقرنفل والعود الهندي، حيث تجمع من جزر الهند الشرقية (اندونيسيا) التي اشتهرت بأنتاج أفضل انواع التوابل.حتى ان الأوربيين اطلقوا على بعض هذه الجزر(الملوكا)اسم جزر البهار، وكانت تصلها ايضاً سفن مكة وجدة وزيلع وهرمز المحملة بمختلف السلع ولاسيما الخيول العربية ، ولا يدخل في هذا الميناء أجنبي الا بعد اجراء تفتيش دقيق.

جزيرة سيلان[٦٣]:

وهي جزيرة تقع جنوبي الهند يسكنها عدد كبير من العرب والفرس والهنود ، ولهذه الجزيرة مرسى عظيم تسير فيه السفن الى الصين تحرسها مراكب تسير معها حتى أن ابن بطوطة رأى فيها عند زيارته أكثر من مائة سفينة كانت قادمة من اليمن محملة بالبضائع الى هذا الموضع ، وكانت من عادة ملوك الهند ان كل مركب يمر ببلد لابد من ارسائه بها، وضيافة الركاب ثلاثة ايام تعظيماً لسلطان الهند، وكان التجار يعطون لصاحب البلد ضريبة يسمونها (المرسى)، ومن لم يفعل ذلك يدخلوه الميناء قهراً ويضاعفون عليه الغرامة المالية ويمنعوه من السفر ما شاءوا، واشتهرت هذه الجزيرة بإنتاج النباتات الطبية وانواع الأدوية والأحجار الكريمة والقرفة واللؤلؤ والمرجان، والأنسجة القطنية والحريرية.

ومن موانيء الهند :

قاليقوط (كلكتا)

من أهم وأشهر موانيء الهند وتعد السوق التجارية الاولى للعرب في هذه المنطقة على ساحل الملبار الساحل الجنوبي الغربي للهند والذي يطلق عليه بلاد الفلفل، واستطاع العرب السيطرة تجاريا على مخازن الاحجار الكريمة واللؤلؤ والبهارات والاطايب والحرير والبرسولين والخشب الصباغ، لذلك كان يقصدها التجار العرب دائماً. وكانت تصلها السلع الاوربية المتنوعة كالأقمشة والخمور خاصة نبيذ كاندي عن طريق الموانيء المملوكية، اما النقود فكانت الاشرفي المصنوع في مصر والدوكة البندقية وبعض النقود الفضية ، وميناؤها كان صغيراً لم يستقبل الا السفن العربية الصغيرة ، واكثر تلك السفن مخصصة لمكة وجدة حيث كان تجار الكارم ينقلون اليها السلع الأوربية كالأقمشة والخمور ويجلبون منها اللؤلؤ والنحاس والذهب والفضة والزعفران والعقاقير الطبية والتوابل والبهارات واخشاب شجر النارجيل ، وكانوا في طريق عودتهم الى قاليقوط يجلبون الخيل لراجا الهند، حيث كانت تباع بأسعار مربحة جداً، حيث كان الطلب عليها كثيراً ، فقد كان يصل سعر الحصان الواحد إلى الف دينار[٦٤].

كولام :

وهي من موانئ الملبار المهمة ايضاً بل هي أحسن بلاد ذلك الساحل، وتتصف باسواقها الجيدة يؤمها جماعة كبيرة من التجار المسلمين ، وصلة كولام بمصر وثيقة جداً فميناؤها آخر بلاد الفلفل (أقليم الملبار) من الشرق ويقلع منها الى عدن والبحر الأحمر، وكان يجلب منها تجار الكارمية بصورة رئيسة الأعشاب الطبية والعقاقير والخيزران والسلع [٦٥].

ديو :

وهو أحد المراكز الدينية والمخرج للعديد من المراكز التجارية الهندية ومنها كمباي (كنباية) وكلاهما في ولاية كوجرات وبها جاليات مصرية كبيرة ويعمل فيها الأهالي كلهم في التجارة خصوصاً تجارة التوابل التي يعمل فيها وحدها أكثر من خمسة الآف تاجر، ويصلها أكثر من (٢٤٠٠) تاجر سنوياً، وكان يجلب اليها تجار الكارم خصوصاً من بلاد المماليك وغرب أوربا الذهب والفضة وخواتم الزبرجد والسيوف والأصواف الايطالية والفراء والخيول العربية الأصيلة والزجاج والكرستال وماء الورد والخمور والعقاقير ، ليعودوا منها حاملين مختلف البضائع التي ترد من الصين والهند من التوابل والأحجار الكريمة والحرير والكشمير والعقيق والافيون والصبغات والمسك، وتبعاً لذلك فأن موانئ الملبار بأجمعها قد احتفظت بمكانة مرموقة في الميدان التجاري والى جانب البضائع المستوردة كان الفلفل يوزع بوفرة واسعة كونه احد السلع التي يشتد عليها الطلب في بلدان أوربا الشمالية وهي البضاعة الرئيسة التي تشحن الى البحر الأحمر [٦٦].

اما بالنسبة لموانىء المطلة على البحر الاحمر، فقد كان في مقدمتها ميناء السويس الذي كانت تصل اليه السفن التجارية الصغيرة من ميناء جدة وعدن محملة بالتوابل والعطور والعقاقير والاحجار الكريمة والعنبر والمسك ثم تحمل على ظهور الجمال عبر الصحراء الى القاهرة ثم بالنيل الى الاسكندرية على ان هذا الميناء لم يلبث ان تحول الى ميناء مصر الحربي على البحر الاحمر وبنيت به ترسانات السفن الحربية والتجارية القاصدة الى المياه الشرقية ، ومنه تتجه سفن الاسطول المملوكي لمحاربة البرتغاليين في المحيط الهندي في مطلع القرن السادس عشر، وكذلك سفن الاسطول العثماني خلال القرن المذكور، وعندما صارت السويس مرفأ مصر الحربي على البحر الاحمر فقد استقر رأي السلطات المملوكية على ان يحل ميناء الطور محلها في التجارة ، فضلا عن ميناء القصير الذي يربطه طريق القوافل الى قنا على نهر النيل ومنها الى القاهرة ، وقد اتبع في ميناء الطور نفس النظام الذي كان لميناء السويس، فسفن الهند لا تصله انما تفرغ حمولتها في عدن وفيما بعد في جدة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ثم

تنتقل السلع الى الطور بالقوارب ومنها بالقوافل الى القاهرة، وكانت سفن التجارة الهندية تصل الى جدة مرتين في العام، وفي كل مرة ينشط العمل في ميناء الطور[٦٧]. وفضلا عن اهمية الميناء التجارية فهو المحط الرئيسي للحجاج المسيحين الوافدين لمصر من دير سانت كاترين بسيناء، وللحجاج المسلمين المتوجهين الى مكة والمدينة المنورة ، وكان الحجاج المسيحيون يهتمون خاصة بمواعيد وصول سفن التجارة الى الطور، نظرا لان البندقية كانت تضع توقيتا لسفنها التجارية بالاسكندرية يتفق مع حساب فرق الوقت والتوزيع من الطور القاهرة ثم للاسكندرية، وحتى يستطيع الحجاج المسيحيون القاصدون أوربا اللحاق بقوافل التجارة الى القاهرة والرحيل الى أوربا على سفن البندقية التي تنتظر المتاجر في الاسكندرية[٦٨].

وتجدر الاشارة كذلك الى التجارة التي كانت ترد الى مصر والشام من الجزيرة العربية والتي كانت تختلف عن طبيعة منتجات وادي النيل، فالجزيرة العربية كانت تحتاج الى المنتجات الزراعية بوادي النيل الخصيب كالحبوب بانواعها، بينما كانت الجزيرة العربية تصدر الى مصر والشام البن الذي تجود زراعته في بلاد اليمن ، فضلا عن ذلك كانت هناك في الجزيرة العربية حركة تجارية كبيرة للسلع الهندية كالتوابل واعشاب التي تصلح كعقاقير، فضلا عن نوعيات الأقمشة التي كان يحضرها التجار الاسيويون من بلادهم، الى مكة والمدينة المنورة وخاصة في موسم الحج، وكان ميناء القصير وميناء السويس يستقبلان كثيرا من تلك السلع الاسيوية الواردة الى الجزيرة العربية، كما كانتا تصدران الى الجزيرة القمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزيوت، وقد غلب على سكان السويس عنصر التجار ووكلائهم ، فكان يقيم بها وكلاء عن تجارة القاهرة والاسكندرية ووكلاء عن تجار الهند واليمن والحجاز والسودان[٦٩].

وجدير بالذكر ان طريق الحج كان سبباً في احياء موانئ السويس والقصير والطور وعدم هجرهم حتى بعد تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر الميلاديين، اذ ظلت السويس معبرا لتجارة مصر مع بلاد اليمن والحجاز والتي تجمعت فيها سلع كثيرة شرقية أحضرها معهم الحجاج من سائر انحاء اسيا وافريقيا[٧٠] . فكانت كل هذه المتاجر تمر بالسويس ومنها على ظهور الدواب الى القاهرة ، وكانت تصل الى السويس مجموعات عديدة من السفن على مدار العام وكانت السويس مقرا لجمرك هام يقيم فيه المقومون المثمون الذين يقدرون اثمان البضائع ، فيوخذ على المائة عشرة ، ومن البضائع التي كانت ترد الى ميناء السويس الحرير والقطن الهندي، والقطن السواكني، والفلفل، والبن ، والزنجبيل ، والقرفة ، وجوز الطيب ، وجوز النارجيل، والعقاقير، والقلويات

المستعملة في الصابون والفحم السيال ، والسمن الشيحى ، والكافور، واللالئ، والطيور والقرود ، والظباء، والغنم البرية [٧١].

وتجدر الاشارة الى مظهر الثراء في عصر الدولة المملوكية والبذخ الذي عاشته الطبقة المملوكية بالذات، وعلى رأسها السلطان المملوكي ، وحتى انه من كثرة الاموال كانت له خزانة عرفت ((بخرانة الخاص))، كما اصبحت القلعة– مقر الحكم المملوكي– تتكون من قصور عظيمة، شبهت بأجنحة تطل على القاهرة، ثم هذه المنشآت الضخمة التي تركها معظم السلاطين المماليك، من جوامع وزوايا ومدارس وحمامات وقلاع وتحف، مازالت تحتل الصدارة بين اثار مصر الاسلامية، وأصبحت القاهرة في العصر المملوكي درة في جبين الشرق، كما ظهرت دلائل البذخ في حياة القصور والحفلات التي طبعت بطابع الاناقة المعبرة عن الانتعاش الاقتصادي الذي ظهر في شكل ثراء وبذخ نادرين، وحتى في ابداع الصناعة والحرف والفنون وفي ازدهار الحياة الاجتماعية، وكان مصدر هذا الثراء التجارة العالمية العابرة بمصر آنذاك، وما يفرض عليها من ضرائب متنوعة، ولهذا سوف تتأثر الحياة الاقتصادية بهذا الثراء العظيم الذي يتمتع به سلاطين المماليك ، فكانت وطأتهم في فرض الضرائب الداخلية وجمعها في احيان كثيرة تخف على الزراع والصناع والتجار نوعا ما ، وفي هذا تخفيف كبير عن كاهل الرعايا وعلى الأخص الطبقات الفقيرة وبخاصة الفلاحين ، كما فيه تشجيع للزراعة والصناعة ، وانتشار التجارة، غير ان الامر سيتغير عما كان عليه عقب وصول البرتغاليين الى الهند عن طريق راس الرجاء الصالح في سنة ١٤٩٨م وتحويلهم الحجم الاكبر من التجارة العالمية عن مصر والشام والبحر المتوسط الى هذا الطريق الجديد، وجدير بالذكر ان اسعار السلع الشرقية كانت ترتفع ارتفاعا فاحشا بسبب الضرائب الجمركية الباهظة التي كان يفرضها حكام الدول الشرقية الواقعة على الطريق من أماكن تصديرها الى الشواطئ الاوربية وبخاصة سلاطين المماليك، فقد كانوا يفرضون رسوما جمركية عند تفريغ البضائع من السفن في السويس، ورسوما جمركية أخرى عند اعادة شحنها في الاسكندرية وكانت هذه الرسوم تبلغ سدس قيمة السلع عند مرورها في كل من المدينتين، هذا فضلا عن أجور نقلها واخطار النقل كاعمال القرصنة والحروب وتنوع وسائل النقل عبر الصحارى والبحار ومع ذلك فقد كانت متاجر الشرق أوفر أنواع التجارة ربحاً، وقد عاش كثير من التجار الاوربيين عيشة الملوك من الارباح الخيالية التي كانت تدرها تلك التجارة ، على ان ثمة اجراءات كان لابد من اتخاذها عند استقبال السفن التجارية في الموانى المملوكية في مصر والشام والمطلة على البحر المتوسط في نهاية العصور ومطلع العصور الحديثة ،ولدينا مثال عن الاجراءات التي تتخذ في احدى هذه الموانى وهو ميناء البرلس فالمعروف ان

للبرلس مينائين، احدهما جديدة ومفتوحة من ناحية الشمال لاستقبال السفن المسيحية، والميناء القديمة مفتوحة من جهة الغرب لاستقبال السفن الاسلامية فقط ، وهذا المدخل الاخير مقفل امام المسيحيين حتى ولو كانوا واصلين من حهة البر، وعندما تصل السفينة الى الميناء ويستقبلها رجال من موظفى الميناء ، يصعدون عليها، وهؤلاء عادة مندوبين من قبل نائب الاسكندرية، وتتلخص مهمتهم في اثبات جنسيتها عن طريق القنصل الذي تتبعه او عن مواطنيهم المقيمين بالثغر،ومعرفة عدد ركابها واسمائهم وانواع السلع التي معهم ، ثم يرسل هؤلاء الموظفون هذه البيانات الى نائب ثغر الاسكندرية ، فيبلغها بدوره الى السلطان بالقاهرة، ويتم تبادل الرسائل بواسطة بريد الحمام الزاجل، فاذا تمت هذه الاجراءات، على التجار ان يدفعوا رسما مقررا كضمان، قدره دوك واحد زاد بعد ذلك الى اثنين عن كل راس منهم، ويدفع كل منهم رسما اخر قدره ٢% بالنسبة لما معهم من النفوذ ، ثم يسمح لهم بعد ذلك بالنزول الى الميناء، حيث يجدون المأوى للإقامة، والمخزن لبضائعهم، في الفندق الخاص لمواطنيهم من بنى جنسهم ، وكان هؤلاء التجار في العادة يعملون في تسويق منتجات بلادهم ، كما يشترون ما يلزمهم من المتاجر الموجودة في مصر والسلع المنتجة فيها ، وتلك التي ترد اليها من الشرق ، وكانت الاخيرة تدر عليهم ارباحا طائلة، كما كانت تدر ارباحا طائلة ايضا على السلطات المملوكية اذا فرضت حكومة المماليك الرسوم المقررة على التجارة المارة ببلادها، وذلك بجانب رواج التجارة الداخلية في هذه السلع وما يترتب على ذلك من فوائد للحكومة المملوكية [٧٢].

الهوامش

[١] العبادي ، احمد مختار ، قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام، (منشورات دار النهضة ، بيروت، ١٩٦٨)، ص٦٣-٧٤.

[٢] اختلف المؤرخون حول تاريخ ابتداء الدولة الأيوبية ، فالبعض يجعله منذ تولي صلاح الدين الأيوبي الوزارة من الخليفة الفاطمي العاضد لدين الله عام (١١٦٩م) ، والبعض يجعله مع إعادة الخطبة في مصر للخليفة العباسي والتي تلاها وفاة العاضد لدين الله وانتهاء الخلافة الفاطمية (١١٧١م) وقد بدأت سلطة صلاح الدين منذ توليه الوزارة ، ليدعمها خطوة القضاء على الخلافة الفاطمية ، لكنه من الناحية الشرعية ظل تابعاً لسلطة عمه نور الدين محمود الذي ما لبث ان توفي (١١٧٤م) ، لذلك فان سنة وفاته هي برأينا تعد تاريخ ابتداء الدولة الأيوبية . للمزيد من التفاصيل ينظر : بروكلمان، كارل ، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة : نبيه أمين فارس، (منشورات دار العلم للملايين ، ط٨، بيروت، ١٩٧٩)، ص٣٥٠-٣٦٥؛

العبادي، قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام،ص٨٣.

[٣] المنصورة: بلدة انشأها الملك الكامل بن الملك العادل بن ايوب، بين دمياط والقاهرة. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي: معجم البلدان، ج٥ ، (منشورات دار صادر ، بيروت: ١٩٧٧م)، ، ص

٢١٢؛ الحميري، محمد بن عبدالله: الروض المعطار في خبر الاقطار، (منشورات مكتبة لبنان، بيروت: ١٩٧٥)، ص ٥٤٩.

(٤) الفارسكور: من قرى مصر قرب دمياط . الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي ، معجم البلدان، ج٤ ، (منشورات دار صادر ، بيروت: ١٩٧٧م)، ص٢٢٨؛ العبادي: قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام، ص١٠٩.

(٥) اليوسف ، عبد القادر احمد : علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر،(منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ،١٩٦٩) ، ص٢٠٩.

(٦) بروكلمان ، المصدر السابق ، ص٣٦٤-٣٦٥؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : مصر والشام في عصر الايوبيين والمماليك ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢) ، ص١٤٠-١٦٥.

(٧) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المماليكي في مصر والشام ،(منشورات دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٥م) ، ص١٠ .

(٨) بروكلمان، المصدر السابق، ص٣٦٥؛ العبادي، قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام،ص١١؛ ينظر قائمة بأسماء سلاطين المماليك البحرية وسنوات حكمهم في الملحق رقم(١) .

(٩) حسن اسامة ، طومان باي اخر السلاطين المماليك، (منشورات دار الامل ، بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص٧-١٠؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص٢-٧.

(١٠) العبادي، قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام، ص١١٤.

(١١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، المجتمع المصري في عهد المماليك ، (منشورات النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢) ، ص١٧٠-١٧٣؛ التميمي ، عبد الخالق خميس علي ، اهل الذمة ومؤسساتهم في دولة المماليك البحرية (١٢٥٠-١٣٨٢م) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ٢٠٠٤، ص١، ١٢٢؛ اليوسف ،المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(١٢) عاشور ، المجتمع المصري في عهد المماليك، ص١٧٣.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) القيسي والخفاف ،عبد الحميد وعبد علي، البحر الاحمر اهميته الاقتصادية والاستراتيجية ،(منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦) ، ص٥٢.

(١٥) عاشور، سعيد عبد الفتاح ، العصر المماليكي في مصر والشام، ص٧٧-٧٨؛ العبادي: قيام دولة المماليك الاولى في مصر وبلاد الشام ، ص٢٣٢.

(١٦) البقط اختلف الباحثون في تفسير أصل لفظ (البقط) فالبعض قال انه تحريف من قبط ، والبعض الآخر قال انها لفظ مشتق من اللفظ اليوناني (pactum) ومعناه عهد او ميثاق ، غير ان الرأي الارجح أن هذا اللفظ مشتق من كلمة (bak) وهي كلمة مصرية قديمة بمعنى الضريبة التي كانت تجبى عادة من بلاد النوبة والسودان. ينظر : عاشور ، العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام ، ص٧٨.

(١٧) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص٧٨-٧٩.

(١٨) زقلمة ، انور، المماليك في مصر ، (منشورات مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥) ، ص٦٧-٦٩؛ عاشور :العصر المماليكي في مصر والشام ، ص٨٠-٨٣؛ ينظر خارطة رقم (١).

(١٩) عاشور ،العصر المماليكي في مصر والشام ، ص٨٢-٨٣.

(٢٠) عبد العزيز ، نهى عبد الحافظ: الاهمية التاريخية لميناء عيذاب الاثري ، (محاضرات بقسم الاثار والمتاحف ، جامعة شندي ، السودان ، (د.ت)) ، ص٣-٤.

(٢١) البجاة وهم الشعوب الافريقية القديمة التي تسكن ما بين ساحل البحر الاحمر ونهر النيل في السودان وعلى امتداد من الشمال مروراً بمنطقة مثلث حلايب ، وجنوباً ما بين مصوع وجزر دهلك الى منطقة بركة داخل الحدود الارتيرية ، والامتداد غربا حتى نهر عطبرة في السودان .

(٢٢) احمد ، دراج، عيذاب من الثغور العربية المندثرة ، مجلة المؤرخ العربي، العدد السابع ، ١٩٧٨، ص٦٤.

(٢٣) عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ص-٨٣-٨٢، ١٠٠-١٠١.

(٢٤) العبادي، قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام، ص٢٣٤ ؛ عاشور ،العصر المماليكي في مصر والشام ، ص٩٨.

(٢٥) حسين ، حمدي عبد المنعم محمد، دراسات في تاريخ الايوبيين والمماليك ، (منشورات دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،٢٠٠٠) ، ص٢٢٣.

(٢٦) الطور : يقع هذا الميناء في الجنوب الغربي لشبه جزيرة سيناء ، بين فرعي البحر الأحمر الشمالي ، وكان محطة تجارية منذ اقدم الأزمنة ، وقد ازدهرت حركته التجارية بعد تدهور واضمحلال مكانة ميناء عيذاب التجارية حتى صار محطة رئيسة لسفن الحجاج المسلمين الذاهبين الى مكة والمدينة والحجاج المسيحيين القادمين من أوربا عن طريق مصر .للمزيد من التفاصيل ينظر :
القلقشندي ، ابي العباس احمد ، صبح الاعشى ، ج٣ ، (منشورات دار الكتب الخديوية ، القاهرة ، ١٩١٤) ، ص٤٦٨-٤٦٩.

(٢٧) حسن ، علي ابراهيم ، البحر الاحمر في الحرب العالمية الاولى ، (منشورات عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص٣٠.

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) القيسي ، ايلاف عاصم مصطفى ، التجارة الكارمية في عصر المماليك (١٢٦٠-١٥١٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٣٥-٣٦.

(٣٠) حسن ، البحر الاحمر في الحرب العالمية الاولى ، ص٣١.

(٣١) نجاد ، عبد الله محمد علي، الاهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن ، (منشورات التوجيه المعنوي ، صنعاء ، ٢٠٠٦) ، ص ٥٩، ٦٨، ١٣١.

(٣٢) حسن ، البحر الاحمر في الحرب العالمية الاولى ، ص٣١.

(٣٣) *القيسي، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر*، ص٣٢-٣٣.

(٣٤) نقلاً عن شهاب الدين بن العباس احمد بن فضل الله العمري ، مسالك الابصار في ممالك الامصار ، تحقيق ايمن فؤاد سيد ،(منشورات دار الاعتصام ، القاهرة ، د.ت) ، ص ١٥٥ .

(٣٥) حكيم ، امين عبد السيد ، قيام دولة المماليك الثانية ، (منشورات دار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص١٥٩-١٦٠.

(٣٦) القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر(١٢٦٠ – ١٥١٧)، ص٣٤.

(٣٧) حكيم ،المصدر السابق ، ص٦٠-٦١.

(٣٨) المصدر نفسه ، ص١٦١-١٦٢.

(٣٩)الصلابي ، علي محمد ، الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط ، (منشورات دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٥) ، ص١٠٢-١٨٦.

(٤٠) الحديدي ، فائز علي بخيت، العلاقات المصرية الاوربية في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٢هـ/ ١٣٨٢-١٥١٦ م) دراسة سياسية اقتصادية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥) ،ص١٢٢-١٢٤.

(٤١) عندما تصل إحدى السفن إلى ميناء عدن ، يصعد إليها عمال الميناء وينزع قلاعها ودفتها ومرساتها حتى لا يسمحوا لها بالابحار قبل دفع الضرائب ، ثم يصعد رجل يفتش الرجال تفتيشاً دقيقاً مهيناً وكذلك تفتش النساء امراة . ينظر : المقريزي ، السلوك ، ج٤ / ق٢ / ص٦٨١ ؛ عثمان ، شوقي عبد القوي ، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الاسلامية (٤١ -٩٠٤هـ / ٦٦١-١٤٩٨م) ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٠)، ص١٧٥ ؛ ضومط ، انطوان خليل ، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري (١٢٩٠-١٤٢٢ م)، (منشورات دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢) ص١٩٣.

(٤٢) الحديدي ، المصدر السابق، ص١٢٤-١٢٥.

(٤٣) ضومط ، المصدر السابق ، ص١٧٩- ١٨١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص١٨٢-١٨٣.

(٤٥) المصدر نفسه . ص١٨٣-١٨٥.

(٤٦) ينظر ،المقريزي، احمد بن علي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ،(منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ،١٩٩٧) ، ص ٢٤؛ عثمان ، المصدر السابق ، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٤٧) المقريزي، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٧٣ ؛ ضومط ، المصدر السابق ، ص٢١٤.

(٤٨) القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر ، ص٦٢؛ المقريزي ،المصدر السابق ، ج١ ، ص٥٠٦ .

(٤٩) ضومط، المصدر السابق ، ص٢١٥.

(٥٠) القيسي، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر ، ص٦٨-٧٠؛ ضومط، المصدر السابق ، ص٢١٠-٢١١.

(٥١) القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر ، ص٧٢-٧٣.

(٥٢) يحيى ، جلال، البحر الاحمر والاستعمار، (منشورات دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٢) ، ص١٤؛ ضومط، المصدر السابق ، ص ١٨٨-١٨٩.

(٥٣) ضومط ، المصدر السابق ، ص٢١١-٢١٣؛القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر، ص٧٣-٧٤.

(٥٤) القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر، ص٧٨-٧٩.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) الحديدي ، المصدر السابق ، ص١٤٩-١٥٠.

(٥٧) ضومط ، المصدر السابق ، ص٢٣٦؛ الحديدي ، المصدر نفسه ، ص١٥٣-١٥٤.

(٥٨) القلقشندي ، المصدر السابق ، ص٤٦٨.

(٥٩) القيسي : التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر، ص٨٤-٨٥؛ ينظر الى الخارطة .

(٦٠) محمد رشيد الفيل ، العلاقات التجارية بين العراق والصين في القرون الوسطى ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد (٢) ، عدد (٢) ، ١٩٦٤ ، ص ٨٥ ؛ عثمان : المصدر السابق ، ص ١٩٨ ؛ ابن بطوطة : تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ،ج٢، (منشورات المطبعة الازهرية ، القاهرة ، ١٩٢٨) ، ص ١٦٣ ؛ القيسي : التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر، ص٨٦.

(٦١) زكريا أحمد بن عمرو القزويني ، آثار البلاد واخبار العباد ، (القاهرة ، ١٩٦٠)، ص ٥٣ ؛ ابن بطوطة ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٥٦ -١٦٠؛ القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر، ص٨٧.

(٦٢) ابن بطوطة ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٥٥.

(٦٣) ضومط ، المصدر السابق ، ص١٩٨؛ ابن بطوطة ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٣٦ .

(٦٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٥ ، ص ٧٣ ؛ ضومط : المصدر السابق ، ص ١٩٧ ؛ عثمان : المصدر السابق ، ص ١٨٩ ؛ ابن بطوطة : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ، ١١٥، ١١٨ .

(٦٥) القيسي ، التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر، ص٩٠.

(٦٦)المصدر نفسه ، ص٩٠-٩١.

(٦٧) اباظة ، فاروق عثمان ، اثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن السادس عشر ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة، ١٩٩٤)، ص١٦.

(٦٨) ضومط ، المصدر السابق ، ص١٩٤؛ اباظة ، المصدر السابق ، ص١٦.

(٦٩) اباظة ، المصدر السابق ، ص١٧.

(٧٠)المصدر نفسه ، ص١٨.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) اباظة ، المصدر السابق ، ص٣٣.

المصادر

- اباظة ، فاروق عثمان ، اثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثناء القرن السادس عشر ، (منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٤).
- ابراهيم ، عبد الله عبد الرزاق : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، (منشورات دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧) .
- ابن بطوطة ، تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ،ج٢، (منشورات المطبعة الازهرية ، القاهرة ، ١٩٢٨).
- احمد ، ابراهيم خليل ، تاريخ السيطرة العثمانية على اقطار الوطن العربي ، (منشورات دار المعارف ، الموصل ، ١٩٨٥) .

❖الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي، معجم البلدان، ج٤ ، ج٥، (منشورات دار صادر ، بيروت: ١٩٧٧م).
❖الحميري، محمد بن عبدالله، الروض المعطار في خبر الاقطار، (منشورات مكتبة لبنان، بيروت: ١٩٧٥).
❖الحويري ، محمود محمد ، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى ،(منشورات المكتب المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٢) .
❖العبادي ، احمد مختار : قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام، (منشورات دار النهضة ، بيروت، ١٩٦٨).
❖العقاد، صلاح : التيارات السياسية في الخليج العربي ، (منشورات الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤).
❖القلقشندي ، ابي العباس احمد، صبح الاعشى ، ج٣ ، ، ج٥ ، (منشورات دار الكتب الخديوية ، القاهرة ، ١٩١٤).
❖القيسي والخفاف ، عبد الحميد وعبد علي،البحر الاحمر اهميته الاقتصادية والاستراتيجية ،(منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦) .
❖الصلابي ، علي محمد ، الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط ، (منشورات دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٥).
❖المحامي، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية،(مطبعة التقدم ، القاهرة ، ١٩١٢).
❖المقريزي، احمد بن علي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ،ج٢ ، ج٤ / ق٢ ، (منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٩٩٧) .
❖اينالجيك ، خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة : محمد الأرناؤوط ،(منشورات المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢).
❖ابو علية ، عبد الفتاح ، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ، (منشورات دار المريخ ، القاهرة ، ١٩٩٢).
❖اليوسف ،عبد القادر احمد ، علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر،(منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ،١٩٦٩).
❖بروكلمان، كارل ، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، (منشورات دار العلم للملايين ، ط٨، بيروت، ١٩٧٩).
❖ حسن ، اسامة ، طومان باي اخر السلاطين المماليك، (منشورات دار الامل ، بيروت ، ٢٠٠٠) .
❖حسن ، علي ابراهيم : البحر الاحمر في الحرب العالمية الاولى ، (منشورات عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٨) .
❖حسين ، حمدي عبد المنعم محمد : دراسات في تاريخ الايوبيين والمماليك ، (منشورات دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠) .
❖ حكيم ، امين عبد السيد ، قيام دولة المماليك الثانية ، (منشورات دار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٦).
❖ رمضان، عبد العظيم، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من تسوية مؤتمر فينا ١٨١٥ إلى تسوية مؤتمر فرساي١٩١٩، ج٢، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧) .

❖ ـــــــــــــــ، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الثورة الفرنسية ، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

❖زقلمة ، انور ، المماليك في مصر ، (منشورات مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥) .

❖ زكريا أحمد بن عمرو القزويني ، آثار البلاد واخبار العباد ، (القاهرة ، ١٩٦٠) .

❖ شهاب الدين بن العباس احمد بن فضل الله العمري ، مسالك الابصار في ممالك الامصار ، تحقيق ايمن فؤاد سيد ،(منشورات دار الاعتصام ، القاهرة ، د.ت).

❖ ضومط ، انطوان خليل ، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري (١٢٩٠-١٤٢٢)، (منشورات دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢) .

❖ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المماليكي في مصر والشام ،(منشورات دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٥م).

❖ـــــــــــــــ ، مصر والشام في عصر الايوبيين والمماليك ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢).

❖ـــــــــــــــ، المجتمع المصري في عهد المماليك ، (منشورات النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢) .

❖ عبد العزيز ، نهى عبد الحافظ، الاهمية التاريخية لميناء عيذاب الاثري ، (محاضرات بقسم الاثار والمتاحف ، جامعة شندي ، السودان ، (د.ت)) .

❖ عثمان ، شوقي عبد القوي ، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الاسلامية (٤١ -٩٠٤هـ / ٦٦١-١٤٩٨م) ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٠).

❖ نجاد ، عبد الله محمد علي، الاهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن ، (منشورات التوجيه المعنوي ، صنعاء ، ٢٠٠٦).

❖ ناجلا ، محمد عبد النبي ، مصر والبندقية العلاقات السياسية والاقتصادية عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ/ ١٣٨٢-١٥١٧م) ، (عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١).

❖ نعنعي ،عبد المجيد ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣).

❖ ويلسون ، لفتنانت كولونيل سير ارنولدت، تاريخ الخليج ، ترجمة محمد امين عبد الله ، (منشورات دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠١) .

❖ يحيى ، جلال ، البحر الاحمر والاستعمار، (منشورات دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٢) .

الرسائل الجامعية

❖ التميمي ، عبد الخالق خميس علي ، اهل الذمة ومؤسساتهم في دولة المماليك البحرية (١٢٥٠-١٣٨٢م) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ،٢٠٠٤.

❖ الحديدي ، فائز علي بخيت ، العلاقات المصرية الاوربية في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٢هـ/ ١٣٨٢-١٥١٦ م) دراسة سياسية اقتصادية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥) .

❖الزهيري، حنان جاسم ، العثمانيون في السياسة المملوكية٧٨٤ – ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ – ١٥١٧م، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، ٢٠٠٢.

❖القيسي ، ايلاف عاصم مصطفى ،التجارة الكارمية في عصر المماليك بمصر(١٢٦٠-١٥١٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

المجلات

❖ احمد ، دراج، عيذاب من الثغور العربية المندثرة ، مجلة المؤرخ العربي، العدد السابع ، ١٩٧٨.

❖ محمد رشيد الفيل ، العلاقات التجارية بين العراق والصين في القرون الوسطى ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد (٢) ، عدد (٢) ، ١٩٦٤.

Sources

 Abaza, Farouk Othman, The Effect of World Trade Turning to the Cape of Good Hope on Egypt and the Mediterranean World during the 16th Century (Dar Al Ma'arif Publishers, Cairo, 1994).

 Ibrahim, Abdullah Abdul Razzaq: The History of Modern and Contemporary Egypt and Sudan (Dar Al-Thaqafa Publications, Cairo, 1997.(

 Ibn Battuta, the masterpiece of the nobles in the strangeness of the miracles and the wonders of the books, c 2, (Al Azhar printing press, Cairo, 1928.(

 Ahmad, Ibrahim Khalil, The History of Ottoman Rule in the Arab World, Dar Al-Ma'aref Publications, Mosul, 1985.

 Al-Hamwi, Shahabuddeen Yaqout bin Abdullah al-Rumi al-Baghdadi, Dictionary of Countries, C4, C5, (Dar Sader Publications, Beirut: 1977.(

 Al-Humeiri, Muhammad Bin Abdullah, Al-Rawad Al-Matar in the News of the Countries (Beirut, 1975.(

 Al-Hawairi, Mahmoud Muhammad, History of the Ottoman Empire in the Middle Ages (Cairo, 2002.(

 Abadi, Ahmad Mukhtar: The First Mamluk State in Egypt and the Levant (Dar al-Nahda, Beirut, 1968.(

 Akkad, Salah: Political Currents in the Arabian Gulf, (Anglo-Egyptian Press, Cairo, 1974.(

 Al-Qalqashandi, Abi al-Abbas Ahmad, Sobh al-A'shi, C3, and C5, (Khedive Publishing House, Cairo, 1914.(

 Al-Qaisi and Al-Khafaf, Abdul-Hamid and Abd-al-Ali, The Red Sea, Its Economic and Strategic Importance (published by Gulf Studies Center, Basra University, 1986.(

 Al-Salabi, Ali Muhammad, The Ottoman Empire: Factors of Upgrading and Falling (Dar Al-Maarifah Publications, Beirut, 2005.(

 Lawyer, Muhammad Farid Bek: History of the Ottoman Upper State, (Progressive Printing Press, Cairo, 1912.(

 Al-Maqrizi, Ahmad bin Ali, Behavior for the Knowledge of the Kings, C1, C2, C4 / S2, (Publications of the Scientific Book House, Beirut, 1997.(

- Inaljek, Khalil, History of the Ottoman Empire from the Rise to Decline, translated by Muhammad Arnaout, (Madar al-Islami, Beirut, 2002.(
- Abu Attia, Abdel Fattah, History of Modern and Contemporary Europe, (Dar Al-Marikh Publishers, Cairo, 1992.(
- Al-Yusef, Abdul Qader Ahmed, East-West Relations Between the Eleventh and Fifteenth Centuries (Beirut, 1969.(
- Brockelman, Carl, History of the Muslim Peoples, translated by Nabih Amin Fares, Dar Al-Ilm Publishers, vol. 8, Beirut, 1979.(
- Hassan, Osama, Toman Bei The Last Mamluk Sultans, (Dar Al-Amal Publishers, Beirut, 2000.(
- Hassan, Ali Ibrahim: The Red Sea in the First World War (Ain Publications, Human and Social Studies, Cairo, 1998.(
- Hussein, Hamdi Abdel-Moneim Mohamed: Studies in the History of the Ayyubids and Mamluks (Dar al-Maarifa al-Jami'ya, Alexandria, 2000).
- Hakim, Amin Abd al-Sayyid, The Second Mamluk State, (Dar Al-Qawmiyya, Cairo, 1966).
- Ramadan, Abdel Azim, The History of Europe and the World in the Modern Era from the Settlement of the Vienna Conference 1815 to the Settlement of Versailles Conference 1919, C2 (published by the Egyptian General Book Authority, Cairo, 1997).
- History of Europe and the World in the Modern Era from the European Bourgeoisie to the French Revolution (published by the Egyptian General Book Authority, Cairo, 1997).
- Zaqlama, Anwar, The Mamluks of Egypt, (Medbouli Library, Cairo, 1995).
- Zakaria Ahmad ibn Amr al-Qazwini, traces of the country and the news of the slaves, (Cairo, 1960).
- Shahab al-Din ibn al-Abbas Ahmad ibn Fadlullah al-'Umari, Pathways of sight in the kingdoms of the emirates, the investigation of Ayman Fouad Sayed, (Dar al-I'tasam, Cairo, DT).
- Dumt, Antoine Khalil, Mamluk State Political, Economic and Military History (1290-1422), Dar al-Haddatah, Beirut, 1982.
- Ashour, Said Abdel Fattah, The Mamluk Era in Egypt and the Levant (Dar al-Nahda, Cairo, 1965).
- Egypt and the Levant in the Age of the Ayyubids and Mamluks (Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut, 1972).
- , Egyptian Society in the Mamluk Period, (Arab Renaissance Publications, Cairo, 1992).
- Abdel Aziz, Noha Abdel Hafez, The Historical Importance of Aydab Archaeological Port, (Lectures, Department of Archeology and Museums, Shendi University, Sudan, (DT)).
- Othman, Shawqi Abdul Qawi, Indian Ocean Trade in the Age of Islamic Sovereignty (41-904 AH / 661-1498), Publications of the National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1990).

 Ahmadinejad, Abdullah Muhammad Ali, The Strategic Importance of the Yemeni Islands in the Red Sea and the Gulf of Aden, (Moral Guidance, Sana'a, 2006).
 Nagla, Muhammad Abdel Nabi, Egypt and Venice Political and Economic Relations of the Mamluk Circassian Period (784-923 AH / 1382-1517), (Studies and Human and Social Research, Alexandria, 2001).
 Na'ani, Abdul Majeed, History of the United States of America, (Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut, 1983).
 Wilson, Lt. Col. Sir Arnoldd, History of the Gulf, translated by Mohammed Amin Abdullah, Dar al-Hikma Publications, London, 2001.
 Yahia, Jalal, Red Sea and Colonialism (Dar Al-Qalam, Cairo, 1962).

Thesis

 Tamimi, Abdul Khaleq Khamis Ali, Ahl al-Dhema and their institutions in the Mamluk maritime state (1250-1382), unpublished doctoral dissertation, Baghdad University, Faculty of Arts, 2004.

 Al-Hadidi, Faez Ali Bakhit, Egyptian-European Relations in the Age of the Mamluk Circassians (784-922 AH / 1382-516A), Political Economic Study, unpublished doctoral thesis, Faculty of Arts, University of Mosul, 2005).

 Zuhairi, Hanan Jassim, Ottomans in Mamluk Politics 784 - 923 AH / 1382 - 1517 AD, unpublished doctoral thesis, Mosul University, Faculty of Arts, 2002.

 Al-Qaisi, Elaf Asim Mustafa, Karmian Trade in the Mamluk Era of Egypt (1260-1517), unpublished doctoral dissertation, Faculty of Education (Ibn Rushd), Baghdad University, 2006.

Magazines

 Ahmad, Daraj, Aimab from the Arab Diaspora, Journal of the Arab historian, No. VII, 1978.

 Muhammad Rashid Al-Fil, Trade Relations between Iraq and China in the Middle Ages, Journal of the Iraqi Geographical Society, Volume (2), No. (2), 1964